AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

البعد الإجتماعي والإقتصادي في تنمية قطاع البروتين الحيواني : الوضع الراهن والرؤية المستقبلية

أ. د. إبراهيم سليمان — رئيس قسم الإقتصاد الزراعي

د. أحمد فؤاد مشهور — أستاذ مساعد بقسم الإقتصاد الزراعي

جامعة الزقازيق

الوضع الراهن : تحليل الآداء والسياسات

دور البروتين الحيواني في تحقيق الكفاية الغذائية :

في مطلع القرن الواحد والعشرين أصبح الأمن الغذائي بمضمونه الإجتماعي من أهم قضايا التنمية، لأنه يمثل جبهة التنمية البشرية، والتي بدورها تأتي على قمة مكونات التنمية المتواصلة. ولقد أقر مجلس الغذاء العالمي[1] تعريف المضمون الإجتماعي للأمن الغذائي "توفير وسائل حصول كل الأفراد لكل الشعوب على غذاء كاف وآمن يحقق كلا من رغبات المستهلك وقدرته على ممارسة حياة نشيطة وصحية بصرف النظر عن قدرته الشرائية أو حالته الإجتماعية".

وتشير الدراسات إلى أن الحبوب ليست فقط هي المصدر الرئيسي الذي يمد الفرد المصري بالسعرات الحرارية بل أيضاً بالبروتين، ولكن هذا القدر الكبير من البروتين من أصل نباتي والذي يمكن أن يحصل عليه الفرد المصري لا يعوض مطلقاً حاجته لقدر مناسب من البروتين الحيواني. وقد تبين أنه على الرغم من أن

---

(1) T. J. Aldington, (1999) : "Food Security and the Fortheoming Trade Negotiations: Key Issues Raised by the World Food Summit". FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security : Issues and Options in the Fortheoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Counters. Paper No. 5. Organized by Commodity Policy and Projections Service, Commodities and Trade Division. Held in Geneva, 23-24 September 1999.

هناك زيادة فى إستهلاك الفرد من البروتين الحيوانى خلال العشر سنوات الماضية، إلا أن مستوى استهلاك الفرد منها فى فئات الدخل المختلفة يظهر عجزا فى الإحتياجات الغذائية الضرورية بين فئات الدخل المنخفض. ومن تحليل نمط الإستهلاك للفرد المصرى[٢] وفقا لبيانات بحث الإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥، يبين الجدول رقم (١) أن متوسط نصيب الفرد اليومى من البروتين الحيوانى بلغ نحو ١٥,٨، ١٩,٨، ٢٠,٧ جراما للفئات الدخلية الدنيا، والمتوسطة، والعليا على الترتيب، وهذا يعكس إنخفاض متوسط نصيب الفرد اليومى من البروتين الحيوانى عن الحد الأدنى الموصى به (٢٣ جراما للفرد يوميا) حتى فى الفئات الدخلية العليا.

ويجدر الإشارة إلى أن احتياجات الفرد من البروتين الحيوانى فى الدول النامية ومنها مصر يجب أن يكون أعلى منه فى الدول المتقدمة لتعويض انخفاض معدلات الاستفادة منه، ويرجع ذلك لعوامل كثيرة منها الإصابة بالأمراض والاعتماد على أغذية كبيرة الحجم وعدم انتظام الحصول عليه فى الوجبات المتتالية خلال اليوم أو الأسبوع. وهذا جعل علماء التغذية فى معهد M.I.T. (معهد ماسوشيست التكنولوجى) يضيفون قدرا يعادل ثلث الإحتياجات التى تقررها منظمة الأغذية والزراعة عند التوصية لتدعيم الحالة الغذائية للفرد والأسرة فى الدول النامية.

علاوة على ما سبق، فإن الدول النامية ومنها مصر تتميز بارتفاع نسبة صغار السن (أقل من ١٢ سنة) حيث يمثلون نحو ما يزيد على من إجمالى عدد السكان، وهذه الفئات الغذائية الحساسة بالإضافة للحوامل الرضع، يجب أن تحصل على إحتياجاتها الغذائية من البروتين من مصادر مركزة ذات حجم صغير

---

(٢) عادل عبد، أحمد مشهور : أثر الإختلافات الدخلية على الإنفاق والوضع الغذائى فى جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، الجمعية المصرية للعلوم التطبيقية، المجلد ١٥، العدد ٣، الزقازيق، ٢٠٠٠.

جدول رقم (١) : أثر الإختلافات الدخلية على المحتوى البروتينى للتغذية اليومية فى الحضر والريف بجمهورية مصر العربية.

المنطقة	الفئة الدخلية (١)		المحتوى البروتينى		
			نباتى	حيوانى	جملة
حضر	دنيا	جنيه	٥٣,٧٣	١٧,١٠	٧٠,٨٣
		%	٧٥,٨٥	٢٤,١٥	١٠٠,٠٠
	متوسطة	جنيه	٥٦,٧٨	١٨,٠٩	٧٤,٨٧
		%	٧٥,٨٤	٢٤,١٦	١٠٠,٠٠
	عليا	جنيه	٦٨,٢٧	٢٦,٧٦	٩٥,٠٣
		%	٧١,٨٤	٢٨,١٦	١٠٠,٠٠
ريف	دنيا	جنيه	٥٤,٤٦	١٣,٨١	٦٨,٢٧
		%	٧٩,٧٧	٢٠,٢٣	١٠٠,٠٠
	متوسطة	جنيه	٥٢,٤٩	١٣,٩٨	٦٦,٤٧
		%	٧٨,٩٦	٢١,٠٤	١٠٠,٠٠
	عليا	جنيه	٥٧,٥٦	١٧,٧٢	٧٥,٢٨
		%	٧٦,٤٦	٢٣,٥٤	١٠٠,٠٠
جمهورية (٢)	دنيا	جنيه	٥٤,٠٢	١٥,٧٨	٦٩,٨٠
		%	٧٧,٤٠	٢٢,٦٠	١٠٠,٠٠
	متوسطة	جنيه	٦٠,٥٤	١٩,٠٧٩	٨٠,٣٤
		%	٧٥,٣٦	٢٤,٦٤	١٠٠,٠٠
	عليا	جنيه	٦١,٠٥	٢٠,٦٧	٨١,٧٣
		%	٧٤,٧١	٢٥,٢٩	١٠٠,٠٠

(١) - الفئة الدخلية الدنيا تضم الأفراد الأقل دخلا، وتمثل نحو ٣٠% من إجمالى أفراد الأسر بالعينة.
- الفئة الدخلية المتوسطة تضم الأفراد ذوى الدخل المتوسط، وتمثل نحو ٤٠% من إجمالى أفراد الأسر بالعينة.
- الفئة الدخلية العليا تضم الأفراد الأعلى دخلا، وتمثل نحو ٣٠% من إجمالى أفراد الأسر بالعينة.
(٢) محسوب كمتوسط مرجح بعدد الأفراد فى مناطق العينة (الحضر، الريف).

المصدر: جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥، القاهرة، ١٩٩٨.

(Non-bulky)، بمعنى آخر لا يمكنها الاعتماد على الفعل التكميلى (التعويضى) للبروتينات النباتية التى تؤدى للتكامل بين الأحماض الأمينية للأغذية المختلفة، أى إذا نقصت نسبة حامض أمينى معين فى غذاء معين عوضه إرتفاع نسبته فى غذاء نباتى آخر، والعكس بالعكس.

السياسة السعرية وأنماط إستهلاك الغذاء : أشارت العديد من الدراسات إلى أن سبب إرتفاع نسبة الإنفاق على الغذاء لا يرجع فقط إلى إرتفاع مستويات الأسعار بصورة مضطردة، بل أيضا لانخفاض دخل الأسرة المترتب على تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلى للإقتصاد المصرى نتيجة تقليص فرص التوظف فى الحكومة والقطاع العام، بالإضافة إلى الإتجاه نحو تعديل الأسعار إلى مستواها الحقيقى لتعكس تفاعل قوى العرض والطلب للسلع حتى تتناسب مع مستوى تكلفتها الفعلية. ونظرا لأن مستوى أسعار السلع الغذائية يحكم سلوك المستهلك نحو استهلاك الغذاء، حيث ينسحب أثر سيادة الأسعار الحرة على استهلاك الغذاء وانكماش الطلب لارتفاع الأسعار، ومن ثم فإن تحرير أسعار الغذاء أدى إلى خفض استهلاك الفرد من الغذاء حتى الحبوب (مصدر البروتين الرئيسى)، وهذا يؤدى بطبيعة الحال إلى توقع وضعاً حرجاً للمستوى النوعى لغذاء الفرد المصرى، خاصةً صغار السن (حتى سن ١٢ سنة) لنقص نوعى فى الغذاء يؤدى للحد من نمو القدرات الكامنة الذهنية والبدنية وكفاءة الآداء لهؤلاء الأفراد فى عمر الإنتاج، ولا يعوض هذا النقص، حتى إمكانية حصولهم على ما يكفيهم منه فى سن النضج بل ربما يؤدى لنتائج عكسية تتمثل فى أمراض زيادة معدلات التغذية وهى لا تقل عن الآثار السلبية لنقصها فى الصغر.

وفى هذا الصدد أكدت إحدى الدراسات[1] أن أثر هذا الانكماش فى الطلب على السلع الغذائية الرئيسية سوف ينعكس أثره على الحالة الغذائية (أى مدى كفاية الاستهلاك للاحتياجات الصحية)، وتوقعت إنخفاض استهلاك الفرد المصرى من كل من السعرات الحرارية والبروتين الإجمالى بحوالى ١٥%، ٩% من المتاح للاستهلاك على الترتيب، كما توقعت أيضا زيادة فجوة الكفاية الغذائية من البروتين من ١٧% حاليا إلى ٢٥%، لأن معظم البروتين المأكول يأتى من مصدر نباتى. وبطبيعة الحال سوف تتباين الآثار السلبية لتحرير أسعار الغذاء من منطقة لأخرى، ومن مستوى دخل لأخر، ويبين الجدول رقم (٢) الفروق السعرية للوحدة من المحتوى الغذائى وفقا للمستويات الدخلية والمنطقة الجغرافية فى جمهورية مصر العربية، حيث يتضح أن سعر الوحدة من الطاقة والبروتين يرتبط إيجابيا بارتفاع الفئة الدخلية، كما أن الفرد فى الحضر يتحصل على الوحدة من الطاقة والبروتين بسعر أعلى عن نظيره فى الريف.

الدور الإجتماعى للدولة تجاه توفير الغذاء: من معضلات التنمية أن تحسن المستوى الغذائى النوعى وخاصة البروتين الحيوانى يصاحب النمو الإقتصادى كأحد النواتج الرئيسية للتنمية. ولكن عملية التنمية تستغرق فترة زمنية لا يمكن انتظار تحقيق ثمارها حتى يتحقق المستوى الغذائى الملائم نوعياً للأفراد بكافة أعمارهم، بل أن هذا الانتظار سوف يؤدى إلى تنشئة جيل فى حالة سوء تغذية نوعية لا يمكنه تعويض آثاره عند عمر الإنتاج، كما أن قدراته الإنتاجية الذهنية

---

(1) Ibrahim Soliman and Mohamed Gaber, (1999): "**Price Analysis for Fish Market in Egypt.**", Egyptian Journal of Agricultural Economics, Vol. 9, No. 3, Published by the Egyptian Association of Agricultural Economics, Egypt, September 1999.

جدول رقم (٢) : الفروق السعرية للوحدة من المحتوى الغذائى وفقا للمستويات الدخلية والمنطقة الجغرافية بجمهورية مصر العربية.

المحتوى الغذائى	المنطقة	الفئة الدخلية(١)	نوع الغذاء		
			نباتى	حيوانى	جملة
الطاقة (قرش/كالورى)	حضر	دنيا	٠,٠٣١	٠,٣٠٦	٠,٠٥٩
		متوسطة	٠,٠٣٢	٠,٣١٥	٠,٠٦٣
		عليا	٠,٠٣٤	٠,٣٢٧	٠,٠٧٥
	ريف	دنيا	٠,٠٢٩	٠,٣٠٥	٠,٠٥١
		متوسطة	٠,٠٢٩	٠,٢٩٠	٠,٠٥١
		عليا	٠,٠٣١	٠,٢٨٩	٠,٠٥٧
	نسبة التغير (٢)	دنيا (%)	١٠٧,٩٧	١٠٠,١٣	١١٥,٩٣
		متوسطة (%)	١٠٨,٨٦	١٠٨,٨٠	١٢٢,٦٧
		عليا (%)	١١٠,٥٢	١١٢,٨٩	١٣٢,٦٩
البروتين الإجمالى (قرش/جرام)	حضر	دنيا	١,٠٤٧	٣,٥٩٩	١,٦٦٤
		متوسطة	١,٠٣٧	٤,٠١٥	١,٧٥٧
		عليا	١,٠٧٧	٤,٣٨١	٢,٠٠٧
	ريف	دنيا	١,٠١٣	٣,٦١٢	١,٥٣٩
		متوسطة	١,٠٢٧	٣,٥٧٧	١,٥٦٣
		عليا	١,٠٩٢	٣,٧٧١	١,٧٨٤
	نسبة التغير (٢)	دنيا (%)	١٠٣,٤١	٩٩,٦٥	١١٣,٢٦
		متوسطة (%)	١٠٠,٩٩	١١٢,٢٦	١١٧,٩٢
		عليا (%)	٩٨,٦٤	١١٦,١٨	١١١,٦٨

(١)- الفئة الدخلية الدنيا تضم الأفراد الأقل دخلا، وتمثل نحو ٣٠% من إجمالى أفراد الأسر بالعينة.

- الفئة الدخلية المتوسطة تضم الأفراد ذوى الدخل المتوسط، وتمثل نحو ٤٠% من إجمالى أفراد الأسر بالعينة.

- الفئة الدخلية العليا تضم الأفراد الأعلى دخلا، وتمثل نحو ٣٠% من إجمالى أفراد الأسر بالعينة.

(٢) نسبة التغير محسوبة بقسمة متوسط السعر للفئة الدخلية فى الحضر مقسوما على متوسط السعر للفئة الدخلية المقابلة لها فى الريف.

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥، القاهرة، ١٩٩٨.

والبدنية سوف تكون أقل من معدلها القياسى نتيجة تعرضه فى الصغر لهذا النقص النوعى فى الغذاء.

ومن جهة أخرى قد لا تتمكن خطط التنمية فى ظل التحرير الاقتصادى من تحقيق عدالة توزيع الدخل حتى لو أحدثت نموا اقتصاديا متماثلا لكل فئات الدخل فسوف تبقى الفجوة الدخلية بين مستويات الدخل المنخفض والمرتفع. لذا يبرز الدور الإجتماعى للدولة تجاه توفير غذاء ذو نوعية متميزة للأفراد. وهذا بالقطع لا يعنى اللجوء مرة أخرى لأن تنتج الحكومة الغذاء، كما أنه ثبت فشل دعم أسعار مستلزمات الإنتاج لمحاولة استقرار أسعار الغذاء عند حد منخفض. وفشلت أيضا معها سياسة تحديد الأسعار للغذاء على مستوى المستهلك بظهور سوق سوداء، هذا بالإضافة إلى فشل سياسة تحكم الدولة فى توزيع الغذاء بأسعار منخفضة لنفس الأسباب، وأيضا لعدم إمكان التطبيق العملى لبلوغ الدعم إلى مستحقيه لصعوبة التحديد الديموجرافى لهؤلاء المستحقين.

لكل ذلك لابد من اتباع مدخلا آخر فى هذا الشأن، هذا المدخل يشمل الاتجاهات الآتية:

١- تقديم وجبات ذات نوعية غذائية عالية تحتوى على البروتين الحيوانى للفئات الحساسة Vulnerable Groups من المجتمع وتشمل الحوامل والمرضعات وصغار السن من الأطفال حتى سن ١٢ سنة (طلبة المرحلة الابتدائية) وهو ما يعرف عالميا ببرنامج "**الغذاء المدرسى**". وليس هذا الأمر مستحدثا على المجتمع المصرى فكل من عاصر الفترة (١٩٥٣ - ١٩٦٢) قد لمس بنفسه ما كان يوزع على الطلاب من غذاء.ولقد مر هذا البرنامج بمرحلتين، **الأولى** : بدأت بالتوزيع المباشر للأغذية التى وردت تحت مظلة برامج المعونة الغذائية

للدول النامية. أما المرحلة الثانية فقد تم خلالها تقديم وجبة جافة (فطيرة مخلوطة باللبن أو محشوة بالعجوة).

٢- إنتاج الخبز الغنى غذائيا Enriched Bread : ويشمل أنواع من الخبز الغنى بالحديد المضاف إليه مصادر البروتين الحيوانى مثل اللبن المجفف أو غيرها، ويتمشى ذلك مع مبدأ الميزة النسبية الذى يضع الألبان كمنتج رئيسى للماشية.

٣- تقديم مقدار من اللبن منخفض الدسم للأمهات الحوامل وحديثات الولادة اللاتى يلدن داخل المستوصفات والمستشفيات العامة المجانية (كمعيار لانخفاض مستوى معيشتهم)، وهى سياسة متبعة حاليا فى عديد من دول أوربا وبعض الولايات أمريكا.

الميزة النسبية لمصر فى إنتاج البروتين الحيوانى :

فى ظل التطبيق الكامل لسياسة التحرير الاقتصادى والخصخصة فلا مفر من تطبيق مبدأ الميزة النسبية لإنتاج البروتين الحيوانى فى مصر. وهو المبدأ الذى يتوافق مع توجيه الموارد المحدودة لهذا القطاع نحو أكفأ فرصة بديلة لها، خاصة فيما يتعلق بالموارد العلفية المحدودة. وفى هذا الصدد فقد أقر مجلس الغذاء العالمى فى نوفمبر ١٩٩٦ أن تطبيق نموذج تحرير التجارة يعتبر منطلقا لتحقيق العالم للأمن الغذائى، وقد أكد النظام العالمى الجديد حرصه على تطبيق هذه المعايير فى مؤتمر الدول السبع الصناعية فى شهر يونية ١٩٩٩، على أساس أن حرية التجارة تؤدى لإعمال مبدأ الميزة النسبية لتخصيص الموارد فى كل دولة، والتى بدورها تؤدى إلى تحقيق النمو الإقتصادى، ومن ثم زيادة القدرة الشرائية للأفراد، الأمر الذى يترتب عليه إرتفاع استهلاكهم من الغذاء وبلوغ الأسر حدا مناسبا من الأمن الغذائى، أكثر مما يؤدى إليه مبدأ الاكتفاء الذاتى. كما أن حرية التجارة تساهم بشكل كبير فى زيادة

العرض المحلى المتاح من الغذاء، والذى بدوره يساهم فى خفض أسعار المستهلك من الطعام فى السوق المحلى، ومن ثم يتحسن المستوى الغذائى ويتعاظم إشباع المستهلك، ليس هذا فحسب بل أن تبنى مصر لمبدأ حرية التجارة وتطبيق أسس الميزة النسبية يؤدى فى المدى الطويل إلى زيادة معدل التوظف، وبالتالى زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة.

وفى سلسة من الدراسات الاقتصادية الميدانية شملت كل من :

١- الاستزراع السمكى بأنواعه : فى أحواض، وفى أقفاص عائمة فى النيل، وتحميلا على حقول الأرز.

٢- إنتاج الألبان من القطعان التقليدية فى المزرعة المصرية المختلطة من كل من الجاموس والأبقار البلدية بالإضافة إلى القطعان الصغيرة من الماشية الأجنبية لدى القطاع الخاص، والشركات الكبيرة المتخصصة.

٣- تسمين عجول الأبقار والجاموس بنظمها المختلفة سواء على مدار السنة أو لمدة ستة شهور أو لمدة ٣ شهور (التسمين السريع) وعلى نظم غذائية متعددة من علائق جافة وخضراء... الخ.

٤- إنتاج بدارى اللحم فى مزارع ذات أحجام مختلفة، وأنماط إدارة مختلفة، وسلالات مختلفة.

٥- إنتاج البيض فى مزارع تجارية كبيرة، ولدى المزارع الصغير فى بطاريات، ولدى أنماط الإدارة الأخرى.

أمكن إيجاد رقم قياسى كمؤشر لأقل التكاليف يرتب هذه الأنماط ترتيبا تصاعديا وفقا لتكاليف إنتاج جرام بروتين حيوانى بالأسعار الحرة لكل من المدخلات،

وسعر الصرف، وسعر الفائدة. ويبين الجدول الآتى هذا الترتيب كرقم قياسى باعتبار تكاليف إنتاج جرام بروتين من الأسماك (الاستزراع السمكى) = ١٠٠.

النمط	أسماك	بيض مزارع تجارية	بيض مشروع المزارع الصغير	ألبان جاموس تقليدى	ألبان فريزيان تجارى	بدارى لحم تجارى	ألبان بقر تقليدى	ألبان جاموس تجارى	لحوم حمراء
الرقم القياسى لنفقات جرام بروتين حيوانى	١٠٠	١٠٢	١٠٤	١٠٥	١١٤	١٣٥	١٦٠	١٩٠	٢٥٠
الترتيب	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)

ويتضح مما سبق أن أرخص الأنماط لإنتاج البروتين الحيوانى بصفة عامة الأسماك يليها البيض ثم الألبان (عدا بعض الأنماط) ثم بدارى اللحم ثم اللحوم الحمراء.

أنماط إنتاج لا تحقق الميزة النسبية :

واكب التحرر الاقتصادى حرية القرار للمستثمر وصاحب العمل، وأصبحت حوافز السوق هى الموجهة لهذا القرار وتشمل كلا من : صافى الربح المزرعى، حجم الإستثمارات، العائد على الإستثمار، وبين التحليل الاقتصادى للدراسات الميدانية أنها جميعا تتوافق مع المنظور القومى (الميزة النسبية) الذى مؤداه أن هناك أنماط ثلاثة لن تجد لها أولوية فى إستخدام الموارد المحدودة للإنتاج الحيوانى فى مصر إلا بتكاليف عالية- وهى:

إنتاج اللحوم الحمراء كنشاط تسمين تجارى للذكور من الأبقار والجاموس وذلك باستخدام الأعلاف المركزة والجافة المتاحة. ورغم أن ذوق المستهلك المصرى مازال يتحمل سعرها المرتفع الذى يعكس كفاءة استخدامها للموارد فإن هذا النمط حتى الآن لا يتمكن إنتاجه من تغطية الطلب عليه، حيث تبين تقديرات الإنتاج والإستهلاك أن الإنتاج المحلى من اللحوم الحمراء بلغ نحو

٦٥٠,٢ ألف طن فى عام ١٩٩٨، بينما بلغت جملة الإستهلاك فى نفس العام نحو ٨٠٠,٧ ألف طن، أى أن الإنتاج المحلى من اللحوم الحمراء يغطى نحو ٨١,٢% من جملة الإستهلاك منها فى عام ١٩٩٨[١]، ويتم تغطية هذا العجز والذى يقدر بنحو ١٥٠,٥ ألف طن من خلال الاستيراد سواء فى صورة حيوانات حية أو لحوم مجمدة- شكل رقم (١).

شكل رقم (١) : الإنتاج المحلى والواردات من اللحوم الحمراء فى عام ١٩٩٨.

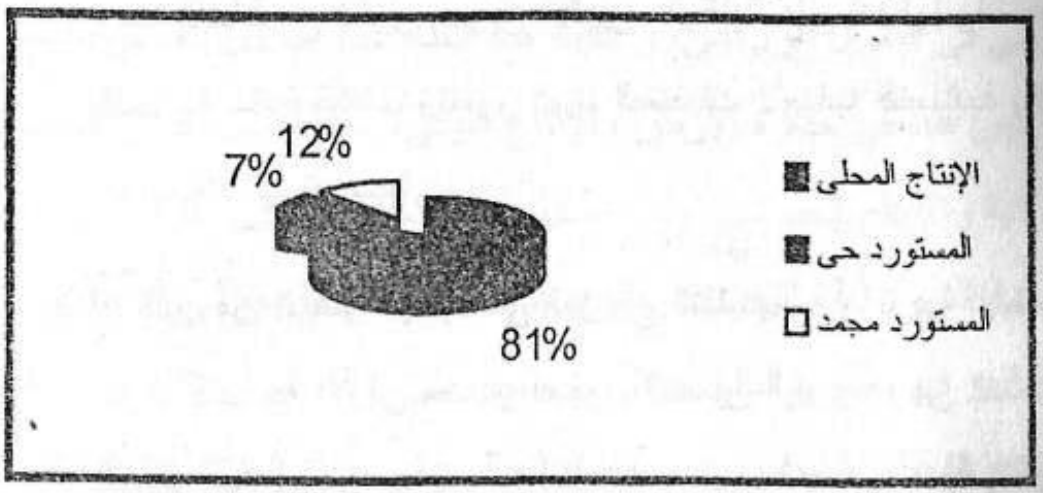

إنتاج اللبن من قطعان الجاموس التجارى الطيارى (الزرابة) : هذا النشاط معروف حول المدن الكبرى، ويساهم بنحو ١٧% من الإنتاج المحلى من الألبان. ولا يتضمن هذا النظام سياسات تربية، حيث يتم الاحتفاظ بإناث الجاموس الحلاب لإنتاج اللبن ثم تباع قبل الجفاف مباشرة (قبل أن ينخفض إنتاجها) ويتم شراء غيرها، وغالبا ما توجه للذبح، وهو نمط يعتمد فى استمراره حاليا على ضعف كفاءة التسويق وعلى ذوق المستهلك المفضل للبن

---

(١) إبراهيم سليمان (دكتور)، بالتعاون مع الإدارة العامة للمنتجات الحيوانية بوزارة التموين والتجارة الداخلية : دراسة تحليلية لأداء سوق اللحوم الحمراء فى مصر، وزارة التموين والتجارة الداخلية، مكتب الوزير، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٩.

الجاموسى المرتفع فى نسبة الدهن، وعلى اللبن السائل المباع يوميا بأسعار مرتفعة تتناسب والدخول فى المدن الكبرى. ولكن تكاليف إنتاجه عالية لاعتماده على الحبوب والأعلاف المركزة المرتفعة الأسعار والإسراف فى تغذيتها عن المقننات الغذائية اعتمادا على هذا السعر المرتفع عند البيع (بلغت العلائق المقدمة ٢٠٠% من المقننات الغذائية الفنية وفقا لمتوسط الإنتاجية المتحقق). وهذا النشاط مع تطور تسويق الألبان والرقابة على تداولها وانتشار المزارع التجارية عالية الكفاءة وتطور ذوق المستهلك لأسباب اقتصادية وارتفاع الوعى سوف يتلاشى تدريجيا.

إنتاج اللبن من الأبقار البلدية فى المزارع التقليدية : أن تربية الأبقار البلدية مازال بالدرجة الأولى مصدر لعجول التسمين البقرى، وهى النمط الأول لإنتاج اللحوم الحمراء فى مصر، أما إنتاج اللبن فهو ناتج أقل أهمية (ثانوى) منخفض السعر مرتفع التكاليف نتيجة انخفاض إنتاجية البقرة البلدى والرضاعة الطبيعية حتى عمر ٥ - ٦ شهور من عمر العجل، ولهذا يتوقع مع انتشار التراكيب الوراثية الجيدة سوف يتلاشى هذا النمط تدرجيا وتحل محله أبقار أجنبية أو خليط عالية الإدرار.

أنماط إنتاج تحقق الميزة النسبية :

وتشمل كلا من بيض المائدة، والألبان ثم بدارى الدواجن مرتبة وفقا لدرجة تحقيقها للميزة النسبية لاستخدام الموارد.

إنتاج بيض المائدة : إن الأسس الفنية والاقتصادية تجعل إنتاج البيض أكفأ الأنماط المنتجة للبروتين الحيوانى علاوة على إرتفاع القيمة الغذائية للبيض بالنسبة لصغار السن (أقل من ١٢ سنة)، ولكن يحد من التوسع فيه موسمية

الطلب عليه، فهو عالى شتاءا ومنخفض صيفا، لأن الشتاء موسم الدراسة حيث يحتاج التلاميذ وجبة من البيض (إذا سمح مستوى الدخل) فى الإفطار وربما فى العشاء، ولكن مع انتشار الوعى الغذائى ينخفض الطلب عليه مما يجعل هناك جدودا قصوى لحجم السوق لا تتعدى ١٠٠ بيضة للفرد سنويا.

إنتاج الألبان : يمثل إنتاج المزارع التقليدية المختلطة فى مصر النمط الرئيسى فى المنوال الزراعى، وغالبية هذا النظام حيازات تقل على خمسة أفدنة ليس فقط فى حيازة الأرض والإنتاج النباتى، بل أيضا فى الحيازة الحيوانية والإنتاج الحيوانى. وقدر نصيب هذا النظام الإنتاجى بحوالى ٩٥% من حجم الثروة الحيوانية، وقدر إنتاج هذا النظام التقليدى بحوالى ٧٥% من إنتاج اللبن فى مصر والبالغ حوالى ٢ مليون طن. وإذا علم أن أكثر من ٦٨% من إنتاج اللبن من الجاموس، وغالبيته العظمى فى حيازة المزارع التقليدية، فلو تم تقدير الإنتاج على أساس نسبة الدهن المعدل ٤% لكان نصيب اللبن الجاموسى أكبر، وبالتالى تكون أهمية النظام التقليدى فى الإنتاج الوطنى من اللبن أكبر مما هو مقدر. ويجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة لنظام المزارع التقليدية المختلطة فهناك نظام آخر لإنتاج اللبن فى مصر هو المزارع التجارية الكبيرة أو الحديثة، وهى تربى فى الغالب الفريزيان وبعضها يربى الجاموس، ويمثل إنتاجها اقل من ٨% من الإنتاج الوطنى من الألبان.

وأثبتت الدراسات أن تكاليف إنتاج كيلوجرام من اللبن من المزرعة التقليدية أقل من أى نظام إنتاجى آخر فى مصر، وخاصة من اللبن الجاموسى (معدل ٤% دهن)، وتلعب المرأة الريفية دورا رئيسيا فى تربية ورعاية الحيوان، وخاصة عمليات الحليب وتصنيع اللبن، وهذا يبين الدور الهام لهذا النشاط فى

توفير فرص عماله عائلية للمرأة الريفية، والتى تعـــوق التقـــاليد الإجتماعيـــة خروجها للعمل خارج نطاق المزرعة أو الأسرة الزراعية.

وأثبتت الدراسات أيضا إن لمصر ميزة نسبية فى إنتاج الألبان، كما أن صافى الدخل المزرعى، والعائد على الإستثمار، والعائد على إستخدام وحـــدة العلـــف كتكاليف فرصة بديلة لهذا المدخل المحدود كلها لصالح إنتاج الألبان. ولقد فـــاق إنتاج اللبن من الجاموس التقليدى فى الأولوية الماشية الأجنبيـــة وفقـــا للواقـــع الحالى لعدة أسباب أهمها أن مزارع الماشية الأجنبية القائمة اتبعـــت أســـاليب خاطئة فى تأسيس المزارع والإسطبلات والأدوات مما حمل الإنتـــاج تكـــاليف إستثمارية ثابتة عالية، كما لم ينجح معظمها في تحديد السعة المثلى للقطيع ولـــم تتوافر فى ظل السياسات الاقتصادية السابقة كفاءة الإدارة الملائمة، بالإضافـــة إلى أن سياسة استيراد الماشية الأجنبية وتربيتها فى مصر أدت لوجود تراكيـــب وراثية لا تعبر عن قدرة هذه الأنماط على الإنتاج، بل أن معظمـــــها ينتـــج ٥ كيلوجرامات يوميا لمدة ٣٠٥ يوم، والقليل منها كان ينتج ٨ - ١٠ كيلوجرامات يوميا لمدة ٣٠٥ يوم، وهذا ليس المتوسط النمطى لهذه الأنواع، ولكـــن هنـــاك دلائل فى السنوات الأخيرة على أن سياسة استيراد هذه الماشية وتوافر وكـــلاء شركات التلقيح الاصطناعى قد جعلت بعض المـــزارع تبلـــغ ١٨-٢٠ كيلـــو جرام/يوما وهو ما يوحى بإمكانية أن تأخذ رتبة أولى بين أنماط إنتاج اللبن فى مصر لو استمر هذا الاتجاه.

أما اللبن الجاموسى فإن متوسط إنتاج الرأس يتراوح بين ١,٥ إلى١,٨ طـــن سنويا، ولكن لو تمت المقارنة على أساس حساب لبن معدل ٤% دهن فإن هـــذه الإنتاجية تبلغ ١,٧ من كميتها الظاهرية، هذا التعديل أظهر أن إنتـــاج جـــرام بروتين حيوانى من اللبن الجاموسى أقل تكلفة من الماشية الأجنبية لانخفـــاض

تكاليف رأس المال المستثمر والاستفادة من العمالة العائلية التى تنخفض تكاليف أجورها (كتكاليف فرص بديلة) مثل المرأة والأطفال فى الأسرة المزرعية، علاوة على إمكانية تغذية الجاموس على علائق متنوعة من مخلفات المزرعة.

بدارى اللحم والدواجن : أن تأخر ترتيب بدارى اللحم من الدواجن فى أولويات الميزة النسبية راجع للخلل الواقع حاليا فى تركيب السوق ومؤسساته بصفة أساسية وكآثار مؤقتة لحقبة الدعم التى سمحت لمن ليس له دراية أو غير متفرغ بالدخول فى هذا النشاط الذى أتاح له ربحا وفيرا برغم إنخفاض كفاءته الإنتاجية، كما شجع كل ذلك على نمو غير متوازن لحلقات هذه الصناعة مما جعل هناك طاقات معطلة فى حلقاتها المتتالية. ويمكن فيما يلى الإشارة بصورة موجزة للوضع الراهن لهذه الصناعة :

أ - لا تزال السعات الإنتاجية الصغيرة (٥٠٠٠ طائر) هى السائدة فى صناعة الدواجن فى مصر، حيث يمثل إنتاجها نحو ٥٠% من إجمالى الإنتاج.

ب - إنخفضت الطاقة الإنتاجية المستغلة فعلا مقارنة بالطاقة الإنتاجية المتاحة إلى أقل من ٥٠%، الأمر الذى يرجع إلى التوسع السريع نتيجة الدعم، وما تلا ذلك من إنخفاض فى الإستهلاك المحلى المرتبط بالتعريفة الجمركية المرتفعة والحظر السابق على استيراد الدواجن.

ج - زادت نفقات الإنتاج فى السنوات الأخيرة بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى سيادة السعات الإنتاجية الصغيرة، بالإضافة إلى إرتفاع نسبة الطاقة الإنتاجية غير المستغلة (المعطلة) فى مزارع الدواجن والتى تنعكس على زيادة تكلفة الوحدة المنتجة.

السياسات العامة وعلاقتها بمسار قطاع إنتاج البروتين الحيوانى فى مصر :

هناك سياسات وقضايا عامة فى مسار التنمية الزراعية المصرية لها من الأثر الهام على مسار هذا القطاع بعد تحرير الاقتصاد وخصخصته. وتعديلات هذه السياسة بالغ الأهمية فى توقعات اعتدال مسار هذا القطاع نحو التطور للأفضل، وفيما يلى موجز لهذه السياسة وآثارها على قطاع الإنتاج الحيوانى والداجن.

سياسات تقييم علاقة المالك بالمستأجر للأرض الزراعية : أن إطلاق سوق الأرض الزراعية حرا له من آثارا مباشرة على قطاع الإنتاج الحيوانى من الماشية (الجاموس والأبقار)، فحاليا أكثر من ٩٥% من هذه الثروة الحيوانية فى حيازة المزارع الصغير. وهناك من الدراسات ما تبين أن أكثر من ١٥% من الحيازات الحيوانية فى القرى لغير حائزى الأرض الزراعية، ٧٥% من حائزى الأرض الزراعية لا تزيد متوسط حيازتهم عن ثلاثة أفدنة وهم أيضا يحوزون ما يقرب من ذلك من الثروة الحيوانية، واتضح أيضا أن هناك ٩% فقط من الحائزين لأرض زراعية وماشية والذين لديهم فائض من البرسيم للبيع، وحوالى ٣٥% لديهم اكتفاء ذاتى من البرسيم، أما الباقى وهم حوالى ٥٦% من الحائزين للماشية لا تكفى مساحة البرسيم لديهم لحيواناتهم ويشترون من السوق -شكل رقم (٢)، وهذا يعنى أن هناك نسبة احتكار فى هذا السوق، أو بمعنى آخر أن من لديهم فائض لديهم فرصة رفع سعر قيراط البرسيم المباع لفئة العجز (الطالبين له)، ومتوسط حيازة الغالبية لمن لديهم أقل من ٣ أفدنة لا تزيد عن ١-٢ رأس منتجة، وهم أيضا غير قادرين على شراء علف مركز بسعر حر ويعتمدون على البرسيم، وهناك فئات أخرى من المسمنين لا يملكون أرضا ويشترون عجول التسمين من السوق من صغار الزراع الذين هم

فقط المربون الحقيقيون للماشية، ويعتبر بيع عجول التسمين فرصة كبيرة لزيادة دخولهم بالبيع فى أسواق الماشية.لهذه العجول للمسمنين.

شكل رقم (٢) :- مدى كفاية البرسيم لحائزى حيوانات اللبن فى النظام التقليدى المختلط.

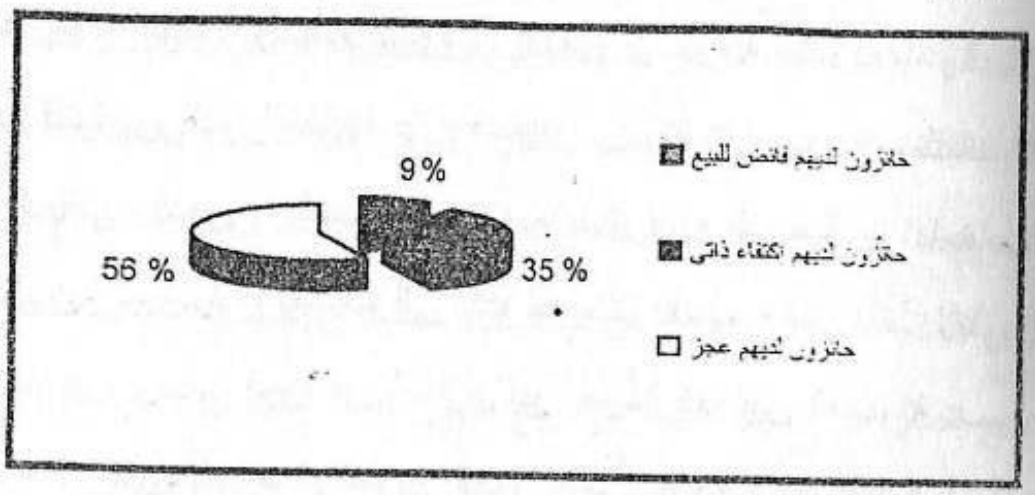

هذه الأوضاع جعلت إمكانية التنمية الاقتصادية والفنية السليمة بالغة الصعوبة، بل جعلت من البرسيم -وهو علف غير كفء اقتصاديا- محورا للقرارات الاقتصادية للفلاح، وربما تجعل تطبيق مبدأ الميزة النسبية صعب المنال. هذا راجع لندرة المزارع الكبيرة الزراعية والحيوانية المتكاملة فى استغلال الموارد والقدرة على الاستفادة من مبدأ وفورات السعة وتطبيق التكنولوجيا الحديثة فى التحسين الوراثى، والتغذية، والرعاية الصحية، علاوة على قدرتها أن وجدت على تربية قطعان ماشية لبن ذات كفاءة يكون إنتاجها الرئيسى اللبن وإنتاجها الثانوى اللحم، وتستطيع تمويل قيام صناعات مساعدة مثل الأعلاف غير التقليدية والتحسين الوراثى.

وفى إطار ما تم بشأن تحرير الأرض الزراعية فهناك فرصة لإعادة بناء المنوال الزراعى المصرى بحيث تتوافر حيازات كبيرة تنهض بالثروة الحيوانية، لأنه مع تحرير أسعار المحاصيل وإلغاء الدعم لأعلاف الحيوان، انكمشت مساحة البرسيم، ومن ثم اضطر صغار الزراع لبيع ماشيتهم وانكمشت

الثروة الحيوانية بدرجة كبيرة فى فترة وجيزة، أو ربما تمسك الزراع بمساحات برسيم سوف ترتفع أسعارها أعلى كثيرا من تكاليف فرصتها البديلة كعلف لأن النماذج التخطيطية أثبتت أنها فى ظل الأسعار الحرة سوف تنكمش مساحتها لحد بعيد فى ظل مبدأ توليفات العلائق الأقل تكلفة.

التشريعات القائمة وتنظيم السوق : بديهى أن حزمة التشريعات والهيكل المؤسسى والتنظيمى لهذا القطاع يحتاج لتطوير وتهيئة تتناسب مع متطلبات الإصلاح الهيكلى والتحرر الإقتصادى، وهو ما ستفرد له الدراسة جزاءا خاصا تحت الرؤية المستقبلية، يضاف إلى ذلك أنه حتى الجهود التى بذلت لتطوير بعض القوانين أوجدت فجوة فى التوازن بين حزمة القوانين المسئولة عن الرقابة، ومثال على ذلك فقد تم تطوير "قانون الغش التجارى" بتشديد العقوبة وما تبعها من تعضيد بالقرارات الوزارية من ناحية المنشأ والمصدر. وعلى الجانب الآخر بقى قانون "١٠" المعروف بقانون الصحة دون تعديل والذى يتضمن عقوبة بسيطة فى إطار جنحة لا تزيد عقوبتها عن الغرامة، برغم جسامة الأثر المترتب على مخالفة الشروط الصحية، مما أدى إلى قيام التجار القائمين بالغش ببذل جهودهم لتحويل توصيف القضية من مخالفة غش تجارى إلى مخالفة صحة للوقوع ضمن العقوبة المخففة.

رقابة الدولة : إن مسئولية الدولة ممثلة فى الجهات ذات الشأن، ومنها وزارة الزراعة، والصحة، والاقتصاد سوف يتعاظم تجاه هذا القطاع بعكس ما هو متصور لأنه سيصبح دورا رقابيا بالدرجة الأولى سواء بالنسبة لتداول المنتجات بصورها المختلفة، أو تداول مواد العلف، أو الأدوية واللقاحات، أو السائل المنوى والتلقيح الاصطناعى، أو منع ظهور احتكارات مؤثرة من كبار المنتجين، وضمن حرية الدخول والخروج من السوق لضمان المنافسة بلوغا

وتحقيقا للكفاءة المنشودة. فالرقابة على أداء السوق يعتبر أحد الوظائف الهامة التى نقوم بها الحكومة، خاصة فى ظل آليات السوق، حيث تندرج الرقابة ضمن مهام عدالة الممارسة التجارية وأيضا حماية المستهلك.

ولا شك أن ما هو قائم من ضعف البنية الأساسية الرقابية وبعثرة وتشتت التشريعات والاختصاصات وعدم مواكبة تطوير المواصفات القياسية عالميا (التشريعات المصرية فى هذا الشأن جاوز عمر بعضها الخمسة عقود) بينما تطور العالم كثيرا فى هذا الشأن باكتشاف خصائص جديدة للمواد الغذائية تحتاج لحظر من تداولها، كما أن توقع ظهور مواد علفية جديدة وانتشار التلقيح الاصطناعى والرعاية البيطرية وحرية الاستيراد أمر يتطلب حشد الجهود لمجابهة ذلك، فالرقابة تحتاج لبنية أساسية شبه يومية وإلا ما كان لحرية السوق من السلبيات ما سوف يؤدى لعواقب إجتماعية وسياسية هامة.

وتجدر الإشارة إلى أن السوق يفتقر إلى تصنيف المواصفات القياسية (الصحية، والبيئية، والتجارية "الفنية"). والنوع الأول (المواصفات الصحية) يمثل الحد الأدنى الضرورى لشروط سلامة الغذاء وهذا يقتضى تحرى الدقة فى تحديد هذه المواصفات وعدم التساهل فى الرقابة عليها، بينما المواصفات البيئية تمثل الحد الأعلى فى ضمان سلامة السلع الغذائية منذ مرحلة الإنتاج وحتى مائدة المستهلك. أما المواصفات التجارية (الفنية) فهى تعنى إستجابة لطلب المستهلك، والذى يعنى بالتحديد محصلة الإستجابة لقوته الشرائية (مستوى دخله مقوما بمستوى الأسعار) لتحقيق أقصى إشباع له من السلعة المطلوبة لذوقه، علما بأن ذوق المستهلك هو محصلة لثقافته وعاداته ومستواه العلمى وبيئته الإجتماعية، ولذلك فالمواصفات التجارية مرنة بطبيعتها وتتباين بين المناطق والأفراد داخل المنطقة الواحدة وفقا للقوة الشرائية والذوق. ولذلك،

فإن رقابة المواصفات التجارية يجب أن تكون غير صارمة أو متعسفة، بل يجب أن تفسح مجالا لمجموعة من التوليفات للمواصفات التى يحددها مستويات دخل وأذواق المستهلكين، ويقتصر الدور الرقابى هنا على مدى تناسق السعر الحر المعلن من جانب المنشآت الخاصة وكفاءته فى التعبير عن درجات السلعة وذلك بهدف منع الخداع أو الغش أو التدليس. وقامت إحدى الدراسات[١] -فى هذا المجال- بإجراء التقييم الإجتماعى لجدوى قيام بالرقابة على سلامة الغذاء، باعتبار أن تداول أغذية فاسدة ينجم عنها تكاليف إجتماعية، والتى مع إحكام الرقابة الصحية على السوق يمكن توفيرها وتصبح قيمتها منافع إجتماعية، وأوضح نموذج هذه الدراسة أن نفاذ طن فى اليوم من الأغذية الفاسدة أو الملوثة إلى السوق يعنى احتمال تعرض حوالى ٥٠٠ فرد لخطر المرض أو الوفاة المبكرة، وإذا كان احتمال الوفاة هو ١٠% فقط منهم، فإن عدد حالات الوفاة المبكرة تقدر بحوالى ٥٠ فردا. وفى هذه الحالة يكون المجتمع مستعدا لدفع ما قيمته (٧٠ ألف جنيه × ٥٠ فردا) ٣,٥ مليون جنيها يوميا، أى حوالى ١٢٢٧,٥ مليون جنيها سنويا كتكاليف اجتماعية لحالات الوفاة المبكرة، هذا بالإضافة إلى تكاليف علاج المصابين، وخسارة أيام انقطاعهم عن العمل، والأهم هو الشعور العام بعدم الرضا وأثره على الإنتاجية لباقى أفراد المجتمع، والسياحة، وثقة السوق العالمى فى كفاءة نظم الرقابة المصرية.

سياسة التمويل : إن قطاع الإنتاج الحيوانى والداجن بعد رفع يد الدولة عنه جابه تقلبات وهزات كبيرة وأصبح عرضة للمخاطرة التى قد تزيد من أهمية

---

(١) ابراهيم سليمان (دكتور): البيئة والغذاء : التحديات والممكنات، المؤتمر السابع للإقتصاديين الزراعيين "التكنولوجيا والزراعة المصرية فى القرن الواحد والعشرين"، نادى الزراعيين- الدقى، القاهرة، ٢٨، ٢٩ يوليو ١٩٩٩.

سياسة التمويل، وإن كانت هى فى الأساس أحد السياسات الهامة لهذا القطاع الذى يتميز بارتفاع كثافة رأس المال، ونسبة المخاطرة (النفوق والأمراض ومرونة الطلب الكبيرة مع عدم استقرار القوة الشرائية). كل هذا يتطلب أن تضمن الدولة فى المرحلة الانتقالية وجود تسهيلات مناسبة فى شروط الإقراض والسداد لهذا القطاع مع ضمان جدية الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات وقاعدة بيانات هامة عن توقعات السوق والأسعار والتكاليف، ولا شك أن أسعار الفائدة تحتاج أيضا لرؤية واقعية فى مجال الإقراض لهذا القطاع على فترات متعاقبة طولها ثلاث سنوات.

سياسة الاستيراد : هناك من الآراء التى ما زالت تطالب بوقف الاستيراد أو فرض رسوم عالية عليه حماية للإنتاج المحلى. وهذا أمر يحتاج لنظرة محايدة أشبه بمشكلة "فتح النافذة ثم غلقها فى التراث المصرى" فهناك صناعة مثل الدواجن التى نشأت بشكلها الحديث (بدارى اللحم) منذ أكثر من ثلاثة عقود تحتاج لحماية، وهل الحماية تكون لكفاءة منخفضة أم أن التنافس ضرورى لرفع كفاءة الإنتاج المحلى، ومن جهة أخرى هل بعد التحرير الاقتصادى ستبقى المزارع ٥ آلاف كتكوت فأقل السائدة تعمل بصورة فردية وهى منخفضة الكفاءة بكل المقاييس، واستمرت تعمل فى ظل حماية كبيرة من دعم التكاليف ومنع الاستيراد مع عدم وجود نظام تسويقى كفء مما أخل بعدالة توزيع الدخول والثروة فى مصر ، جعل المستهلك يدفع أكثر مما لا يسمح به إنتاج ضئيل الحجم منخفض فى نسبة التشافى وبه نسبة عالية من الماء والثلج لحساب إثراء قلة من المنتجين.

ومن ناحية أخرى، فإن مشروع "تسمين البتلو" الذى أدى دورا لا يمكن إغفاله فى الفترة التى كان يخشى معها من أن يفاجأ المستهلك بارتفاع

كبير فى أسعار اللحوم، وكان ضمن أهدافه الاجتماعية تحمل الدولة عبئا كبيرا فى الدعم لتوفير لحوم رخيصة، ولكن مع إلغاء الدعم أصبح هذا أمرا غير ممكن. ومن جهة أخرى، فإن موضوع تسمين البتلو من الجاموس مطروح من الخمسينات بدعوى أن العجول تذبح رضيعة لتوفير اللبن، لأن فحول الجاموس شرسة، وإن الفلاح يريد توفير علف أخضر لماشيته الحلابة، فإن هذا الأمر أدى لخسارة حوالى ٦٠ ألف طن لحوم سنويا يمكن تدبيرها لو تم تسمين كل الذكور سنويا..

وربما مع ظهور أزمة "جنون البقر" قد يكون للحماية التى تبذل جهود نحوها لإحياء مشروع "تسمين البتلو"، برغم إرتفاع التكلفة الاقتصادية للكيلوجرام منه كثيرا عن سعر بيع الكيلوجرام منه كلحم منخفض الجودة، وحاجة هذا المشروع لاستيراد كمية كبيرة من الذرة الصفراء بالعملة الصعبة. وهناك من ينادون بأن أزمة مرض "جنون البقر" فرصة لرفع الوعى الغذائى وفقا للقيمة الغذائية للمنتجات الحيوانية باعتبار أنها أعلى فى البيض والأسماك ومنتجات الألبان عن اللحوم الحمراء، علاوة على توعية المستهلك بما تسببه اللحوم الحمراء من تعرض الإنسان لمشاكل مرضية فسيولوجية بالإضافة للأمراض الميكروبية.

ويعضد افتقار إنتاج اللحوم الحمراء للميزة النسبية إنخفاض متوسط معدل النمو للوزن الحى بما لا يتعدى ٠,٨ كيلوجرام يوميا، بينما اقتصاديا لابد من أن يزيد معدل النمو عن ١,٣ كيلوجرام يوميا حتى تحقق ربحا مناسبا فى ظل الأسعار الحرة (١٥ - ٢٠% للمنتج)، علاوة على أن تحرير التجارة الدولية سيجبر كل الدول على رفع الحماية الضريبية والجمركية عن المنتجات المحلية.

دور المجترات الصغيرة :

لم تظهر حتى الآن دراسات تثبت أن تربية المجترات الصغيرة فى ظل زراعة كثيفة وأرض منبسطة ومناخ معتدل أفضل من ماشية لبن ذات كفاءة عالية الإنتاج صغيرة الحجم نسبياً. ثم الطلب المحلى على اللحوم المرتبط بذوق المستهلك وهو العامل الوحيد فى دوال الطلب الذى يحتاج تغيره أن أمكن إلى عدة عقود لا يعطى أولوية للحوم الضأن والماعز، فهى تمثل حوالى ١٥% من استهلاك الفرد فى مصر، وتتسم بالموسمية فى استهلاكها حيث يتركز معظمها فى المناسبات الدينية والأعياد.

وحتى فى الأراضى الجديدة، فقد بينت دراسات ميدانية عديدة أن استصلاحها يتطلب زراعة علف أخضر وتربية ماشية عالية الإدرار، وماشية اللبن ثبت كفاءتها مع توفير نظام تسويقى جيد لتحقيق أعلى عائد منها.

تسويق الماشية الحية والمنتجات الحيوانية

يعرض هذا الجزء تحليلا لبعض القضايا الهامة في النظام التسويقي للإنتاج الحيواني في مصر، وينقسم العرض إلى قسمين رئيسيين هما سوق الماشية الحية، ثم سوق المنتجات الحيوانية، باعتبار تميز واختلاف السمات بينهما.

تسويق الماشية الحية:

تعتبر العجول "الكندوز" أهم أنماط الماشية المنتجة للحوم الحمراء في مصر. وهو اصطلاح تجاري يعني الذكور من الأبقار المسمنة بهدف الذبح، وأعمارها تتراوح غالبا بين ٢-٣ سنة. ومدخلات هذا النشاط من الماشية من العجول المعدة للتسمين تسمى عجول الرباط. ومنها الصغيرة والتي يقل عمرها عن سنة، والكبيرة وعمرها بين سنة وسنة ونصف. ونظرا لأن هذا النمط هو الرئيسي في لإنتاج اللحوم الحمراء في مصر (نصف المعروض بما فيه المستورد)، فسوف يتم تحليل الأداء لهذا السوق كدراسة حالة لسوق الحيوانات الحية في مصر، وذلك من خلال ثلاث محاور رئيسية هي: محددات آليات السوق، وتقييم لأسواق بيع وشراء الماشية، ثم عرض لوظائف الوسطاء التسويقيين.

محددات آليات السوق:

يقصد بآليات السوق تحركات قوى العرض والطلب لسوق الماشية الحية، والتي تحدد مستويات الأسعار. وأهم تلك المحددات هي: الموسمية، ومدى توافر حرية المنافسة، والمرونة النسبية للعرض والطلب في المدى القصير والطويل.

الموسمية ، يحدد تركيب المحاصيل في مصر موسمية العـــرض والطلـــب، وعلى ذلك فهناك موسمان، أحدهما شتوي (موسم البرسيم) ويمتد من نوفمبر حتى مايو، والآخر صيفي (موسم ما بعد البرسيم)، ويمتد من يونيـــة حتـــى نوفمبر، ويختلف أثر هذين الموسمين وفقا لاختلاف نمط العجـــول. فيكـــون عرض عجول الرباط الصغيرة ثابتا نسبيا خلال موســـم البرســـيم،(لـــتركز الولادات شتاءا) اللهم بعض الزيادة الراجعة لولادات الصيف، ويرجع هـــذا الثبات النسبي لاستبقاء المزارعين الذين لديهم مساحة برسيم كبيرة للعجـــول الصغيرة (عجول الرباط الصغيرة) للنمو على البرسيم المستديم والتحريـــش (لمزارعي القطن)، ويقابل ذلك زيادة في الطلب على هذا النمط من العجـــول من قبل أصحاب مزارع التسمين المتخصصة. أما في موسم ما بعد البرســـيم فيتم عرض معظم العجول المرباه لدى المزارع الصغير لعدم توافر العلـــف وما هو متوافر منه يقدم للماشية الحلابة، ومن ثم يرتفع سعر عجول الربـــاط شتاءا ويقل صيفا، وكذلك يفضل عدد من كبار الزراع والمزارع المتخصصة التي احتفظت بعجول الرباط الصغيرة حتى نهاية موسم البرسيم بيعها صيفـــا كعجول رباط كبيرة فيزيد العرض منها بعد نهاية موسم البرسيم وينخفـــض سعرها ويتوقف الطلب عليها على مدى توافر العلائـــق الجافـــة للتســـمين. وتتركز عمليات التسمين الرئيسية في موسم ما بعد البرسيم لمدة ستة شـــهور على علائق جافة بواسطة المزارع المتخصصة، ولهذا يقـــل العـــرض مـــن العجول تامة التسمين (فوق سنتين) خلال موسم الصيف، ويزيد العرض منها في بداية الشتاء، مما يخفض سعرها شتاءا. وهناك موسمية الأعياد الدينيـــة (من رمضان حتى ذي الحجة) وهي تتسم بزيادة الطلب وارتفـــاع الســـعر، ولكن الأشهر العربية ليست ثابتة مع الأشهر الميلادية.

مدى توافر شروط حرية المنافسة: يحدد مدى اقتراب أو بعد السوق (العوض والطلب) عن السلوك التنافسي اتجاهات الأسعار، والشرطان الرئيسيان لتوافر حرية المنافسة هما : (١) وجود عدد كبير من البائعين والمشترين في السوق، (٢) توافر المعلومات السوقية.

❶ **مدى توافر عدد كبير من البائعين والمشترين:** يتوقف تحقيق هذا الشرط على نمط العجول التي سوف يتم تسويقها، وكذلك على نوع السوق (سوق مركزي أم سوق تجميعي).

◎ **سوق عجول الرباط الصغيرة:** يتم عرضها (بيعها) بواسطة عدد كبير من المزارعين التقليديين، وعادة يشتريها أيضا عدد غير قليل من مزارعين تقليديون تتوافر لديهم مساحات كبيرة من البرسيم لتغذيتها، ثم إعادة عرضها كعجول رباط كبيرة بعد موسم البرسيم، وأعداد هذه العجول كبيرة، وهذا يوفر ظروف التركيب التنافسي لهذا السوق.

◎ **سوق عجول الرباط الكبيرة:** هناك عدد كبير من البائعين لهذا النمط، ولكن عدد المشترين له أقل كثيرا، نظرا لأنهم يمثلون المنتجين المتخصصين الذين لديهم إمكانات توفير العلائق الجافة والمكان ورأس المال اللازم للتسمين، ولكن مازال هدا السوق يمثل التركيب شبه التنافسي إذا قورن بسوق العجول المسمنة.

◎ **سوق العجول المسمنة:** تم التبادل فيه بصورة شبه احتكارية (احتكار القلة من المشترين)، حيث هناك عدد محدود من تجار الماشية يسيطرون على عدة أسواق ومناطق كبيرة.

❷ **توافر المعلومات السوقية:** يعتبر توافر المعلومات السوقية عن الأسعار والكميات المعروضة والصفات الإنتاجية لها شرطا غائبا لحد بعيد في سوق الماشية في مصر، ويعتمد المتعاملون على الخبرة الشخصية وطول الممارسة، والتردد على الأسواق عدة مرات، حتى بالنسبة لأوزان الحيوانات لعدم وجود موازين، وكذلك سرعة النمو والقابلية للتسمين، وتوافر هذه المعلومات هامة للغاية لضمان التجانس في السلعة ومن ثم تحقيق العدالة في التبادل واستقرار الأسعار وتقليل المخاطرة.

انتقال منحنيي العرض والطلب، تتميز هذه الصناعة بالثبات النسبي في الكمية المعروضة من عجول الرباط وكذلك ثبات موسمية العرض، مقابل الزيادة المستمرة في الطلب عليها المشتق من طلب المستهلك على اللحوم الحمراء وهذا يعني الزيادة المستمرة في أسعار عجول الرباط الموجهة بزيادة الطلب مما يرفع تكاليف الإنتاج وكذلك أسعار العجول المسمنة ومن ثم أسعار اللحوم.

أسواق الماشية في مصر:

بدأت عملية إنشاء الأسواق في مصر بتأسيس شركة أجنبية (إنجليزية) في مطلع القرن الماضي بغرض إدارة تجميع وتجهيز الذبائح، والتي آلت ملكيتها للدولة بعد حرب ١٩٥٦ بالتأميم للشركات الأجنبية. ويبلغ عدد الأسواق المملوكة للدولة حاليا ١٢٠ سوقا، علاوة على عدد من الأسواق مملوكة للأفراد في المناطق التي لا توجد بها أسواق رسمية.

وموقع السوق عبارة عن أرض فضاء محاطة بسور وحجرة للموظفين والمسئولين، ويعقد كل سوق في يوم محدد، ولا توجد قيود على التردد على

السوق عدة مرات في اليوم الواحد. وتسدد رسوم تختلف باختلاف نوع ونمط الحيوان. وتتبع ملكية هذه الأسواق للإدارة المحلية (مجلس المدينة أو القرية). وهناك عدد كبير منها مؤجر للقطاع الخاص نظير إيجار سنوي يسدد للإدارة المحلية، ويستفيد المستأجر بحصيلة الرسوم، ويقوم بالصيانة. ورغم أن العمل يمتد في يوم السوق من السادسة صباحا حتى الخامسة، إلا أن الساعات الأولي من الصباح هي ذروة التعامل. في السوق.

وتقسم الأسواق من حيث السعة إلى أسواق مركزية وأخرى تجميعية. وتقع الأسواق المركزية في نطاق المدن الكبيرة ٠عواصم المحافظات أو المراكز. أما التجميعية فتقع في المدن الريفية الصغيرة أو على حدود القرى الكبيرة وطاقتها الاستيعابية صغيرة سواء من حيث عدد الرؤوس المباعة أو أنواعها مقارنة بالأسواق المركزية. أما من ناحية التخصص فلا يوجد في مصر سوق متخصص في نوع معين من الماشية، سوى سوق الجمال في إمبابة. ولكن يوجد أسواق شبه متخصصة، حيث يعرض بها نوع مميز من الحيوانات يكون هو النمط الشائع بالسوق، بينما يقل التعامل في الأنواع الأخرى، ومثال ذلك شيوع تبادل ماشية اللبن من الجاموس في أسواق دمياط وسمنود والمنصورة، وكذلك شيوع تبادل الأبقار في سوق شبين الكوم. ورغم ذلك ورغم عدم توافر المعلومات السوقية كما سبق الإشارة، فعادة يتم التصنيف لمختلف أنماط الماشية داخل ساحة الأسواق المركزية، حيث تتجمع الأنماط المتشابهة في النوع والحالة الإنتاجية في مساحة محددة من السوق، مثل منطقة الأبقار الحلابة، ومنطقة الأبقار الجافة، ومنطقة عجول الرباط، ومنطقة العجول المسمنة.....الخ.

وظائف وأداء الوسطاء التسويقيين:

يمكن تمييز ثلاثة أنماط من الوسطاء التسويقيين في أسواق الماشية في مصر هم: التجار المحليون، تجار الجملة، السماسرة.

وظائف التجار المحليين: ينتشر التجار المحليين في القرى ويتصلون بالمزارعين مباشرة لجمع الحيوانات التي يرغبون في بيعها، ويقوم هؤلاء التجار بنقلها للسوق المركزي، ويحققون بذلك ربحا يمثل الفرق بين سعر الشراء من المزارع وسعر البيع في سوق الماشية ويقوم بعض المزارعين بهذه المهمة بأنفسهم فينقلون حيواناتهم للسوق ويمارسون بيعها بأنفسهم تحقيقا لربح أكبر.

تجار الجملة: يمثل تجار الجملة للماشية المرحلة الاحتكارية بالنسبة للعجول المسمنة، حيث يوجد عدد قليل منهم في مرحلة الشراء من الأسواق، أي من التجار المحليين أو من المزارعين لو تواجدوا بأنفسهم في السوق، ثم يقومون بنقل الماشية للمجازر.

السماسرة: هم وسطاء لا يملكون السلعة (الماشية)، ولكن وظيفتهم هي تسهيل عمليتي البيع والشراء سواء بتقريب وجهات النظر في السعر بين البائع والمشتري، أو بتقديم بعض المعلومات السوقية لحساب بعض تجار الجملة، ويحصلون نظير ذلك على عمولة يتم الاتفاق عليها مسبقا.

تسويق المنتجات الحيوانية:

يقدم هذا الجزء عرضا تحليليا لأداء سوق المنتجات الحيوانية من خلال قضيتين محوريتين هما: النظام التسويقي وهيكل العرض المحلي لكل منتج، والكفاءة التسويقية الاقتصادية (كفاءة الأسعار)

نظم التسويق وهيكل العرض المحلي

تلخص الأشكال (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، هيكل العرض ونظم التسويق لكل من اللحوم الحمراء، والألبان ومنتجاتها، ولحوم الدواجن، وبيض المائدة، على الترتيب، مستقاة من عدة دراسات ميدانية وتحليلية اقتصادية. ويتبين منها مراحل السوق والمؤسسات التسويقية في كل مرحلة ومساهمتها في حجم العرض بالسوق، والقنوات التسويقية بينها لكل نمط من الأنماط الإنتاجية.

تقييم النظام التسويقي للألبان:

نظرا لأن المعوق الرئيسي للاستفادة من الميزة النسبية لمصر في تنمية إنتاج الألبان هو ضعف النظام التسويقي من النواحي الوظيفية والمؤسسية والتنظمية، لهذا تفرد الدراسة هذا الجزء لتحليل جوانب ضعف الأداء في هذا السوق.

أ- استهلاك الأسر المزرعية الريفية فى إنتاجها الذاتى: تبلغ أهمية ما تستهلكه الأسرة المزرعية الريفية من إنتاجها الذاتى حوالى ٤٠% من إجمالى العرض من الألبان فى مصر. وهذه النسبة المرتفعة تؤخذ فى غير صالح النظام التقليدى، باعتبار أنه يدل على أن إنتاج اللبن فى ظل هذا النظام هو إنتاج لسد الإحتياجات الأساسية ولكن هناك دلائل ميدانية على أن توافر الحوافز التسويقية يؤدى إلى تقليص هذه النسبة وزيادة النسبة المسوقة من اللبن كما سيتضح فى الأجزاء التالية.

ب- الفائض التسويقى من إنتاج اللبن من النظام التقليدى: يوفر النظام التقليدى حوالى ٣٨% من إجمالى العرض المحلى من الألبان وهو ما يتم تجميعه من القرى، أو ما يورد أما إلى معامل الألبان التقليدية (٦٠٠ معمل مرخص فى مصر)، أو يسوق سائلاً للمستهلك وهذه النسبة كما سبق

شكل رقم (٣) هيكل نظام سوق اللحوم الحمراء في مصر

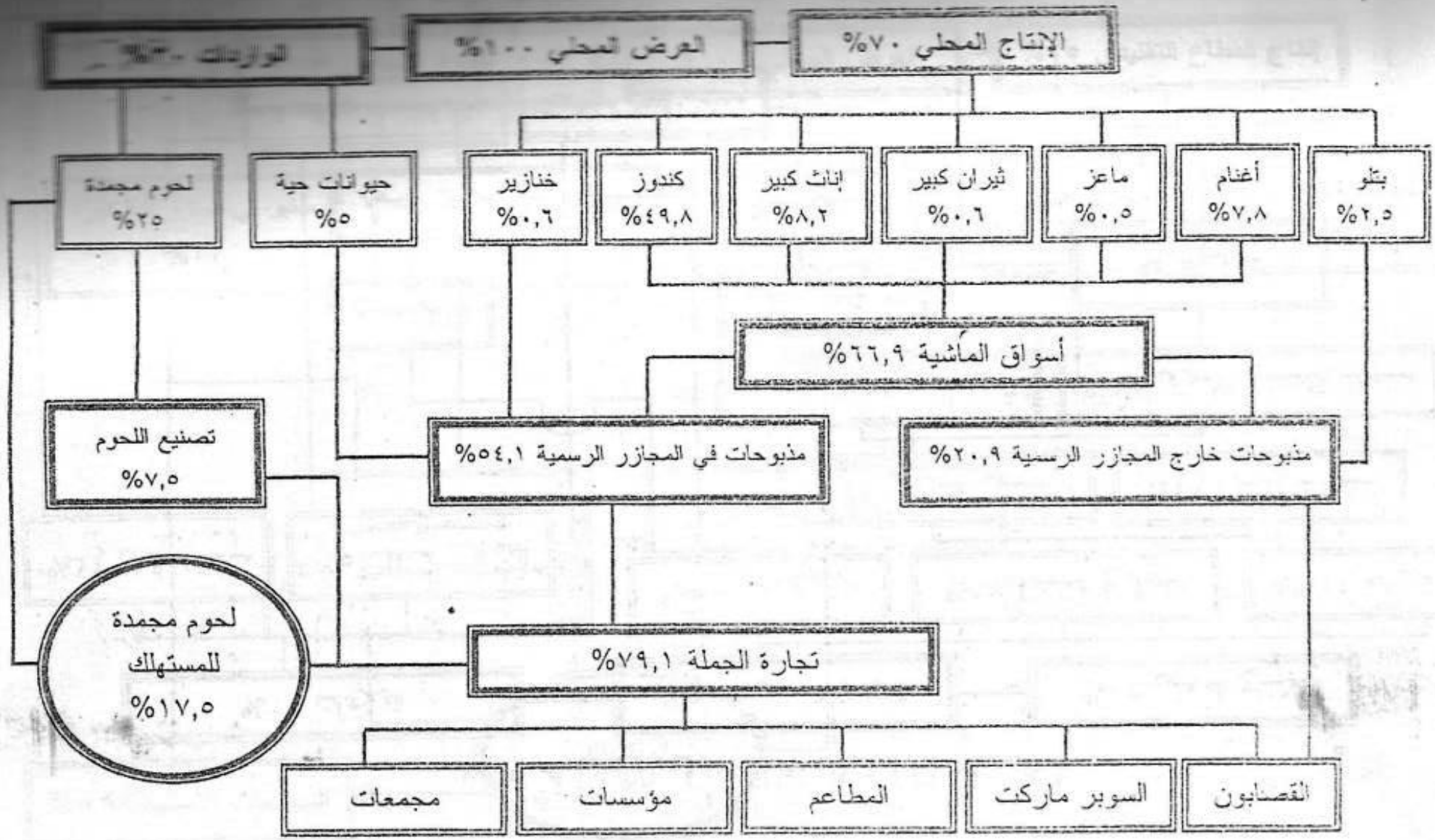

شكل رقم (٤) هيكل نظام سوق الألبان في مصر

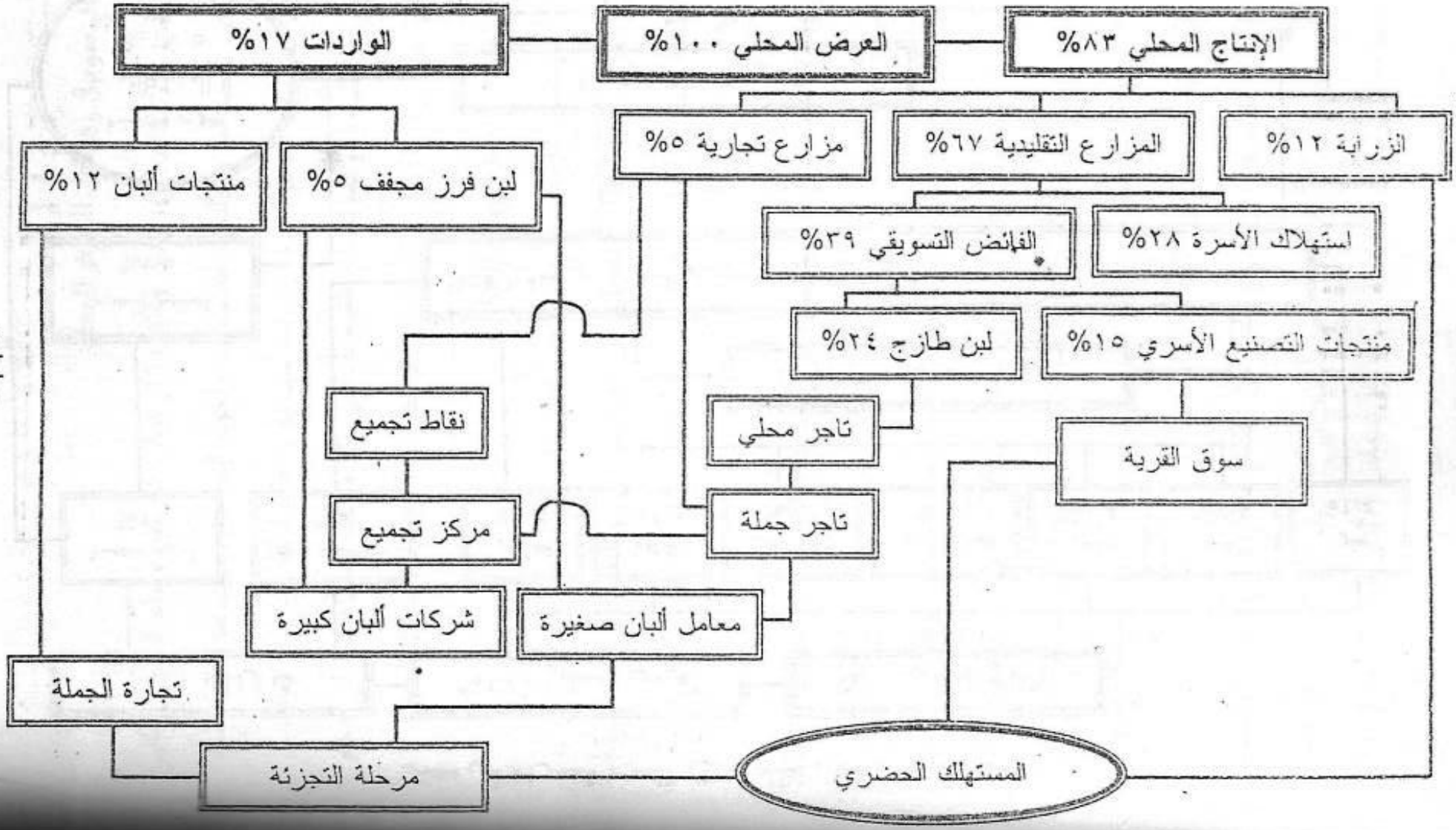

شكل رقم (٥) هيكل نظام سوق التوابل في مصر

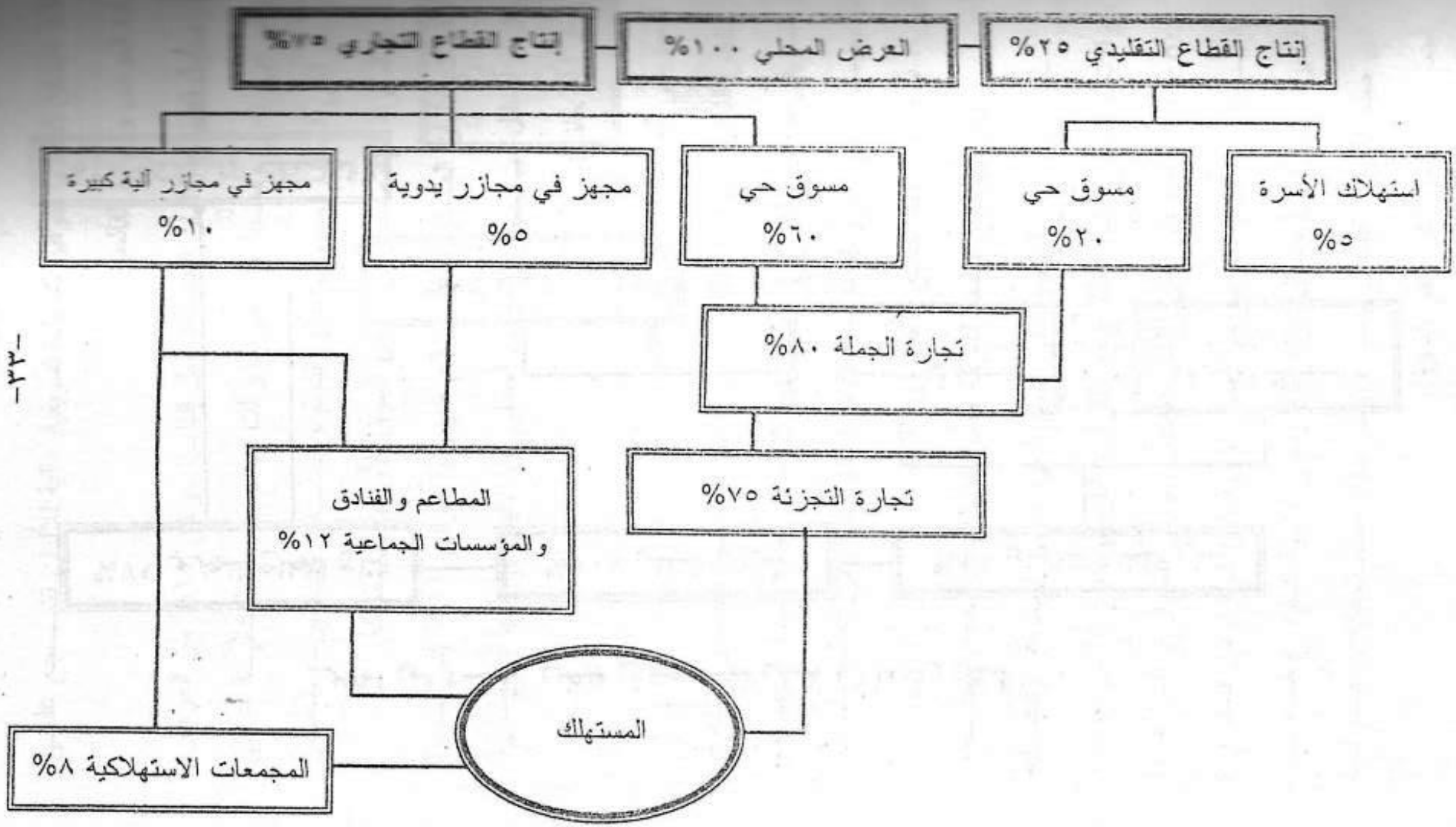

شكل رقم (٦) هيكل نظام سوق بيض المائدة في مصر

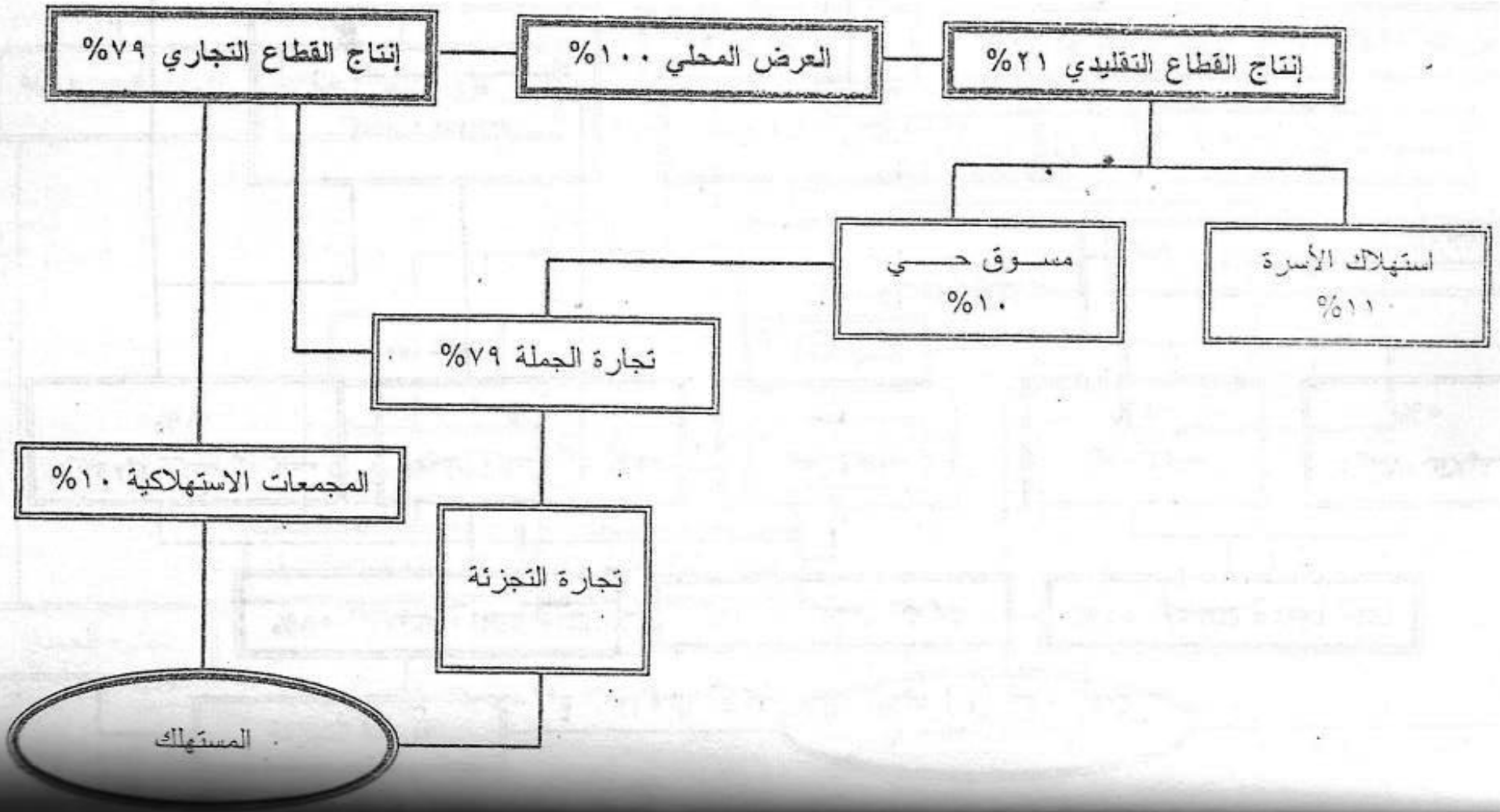

الإثارة يمكن زيادتها بتوفير كفاءة تسويقية عالية للألبان تشجع على زيادة العرض وزيادة الفائض.

- معامل تصنيع الألبان الحديثة: يمثل إنتاجها حوالى ١١% من العرض المحلى من الألبان ومنتجاتها، وهى ما زالت تعتمد بنسبة عالية على إستخدام اللبن الجاف المستورد خالى الدسم لرخصة ولاستيراده ضمن برنامج المعونة الإقتصادية فى مجلس السوق الأوربية المشتركة.

د- منتجات الألبان المستوردة: يمثل العرض منها حوالى ١١% (فى صورة معادل لبن سائل من إجمالى العرض المحلى من الألبان وأغلبها فى صورة جبن أو لبن جاف).

النظام التسويقى السائد للألبان فى مصر:

يلخص الشكل رقم (٧) هيكل تسويق الألبان فى مصر وتبين منه أن الفائض التسويقى من لبن المزارع التقليدية له ثلاثة منافذ : أما أن يسوق كمنتجات مصنعة داخل المزرعة بواسطة الأسرة المزرعية وفى الغالب داخل سوق القرية، أو يورد لنقاط تجميع الألبان فى القرية.

أ- **نقاط التجميع التابعة لشركة مصر للألبان:** كان هدفها تخفيض الاعتماد على اللبن الجاف خالى الدسم الوارد ضمن المعونة الإقتصادية والاتجاه لتجميع اللبن الطازج من القرى. ولكن لم تنجح إلا فى تجميع ٨٠ - ١٠٠ ألف طن على الأكثر كفائض تسويقى للمزارع. ليس هذا فحسب بل أن نظام التجميع هذا يعطى أولوية للبن الوارد من المزارع الكبيرة والتى لديها وسائل تبريد، ولا يعطى أولوية للمزارع الصغير ذى حجم التوريد الضئيل يومياً، ويؤخر سداد مستحقاته ويدفع له أسعاراً تقل كثيراً عن سعر السوق.

شكل رقم (٧): الهيكل التسويقى الحالى لتسويق اللبن الطازج فى القرية المصرية.

(هيكل سوق اللبن بقرية مصرية نمطية)

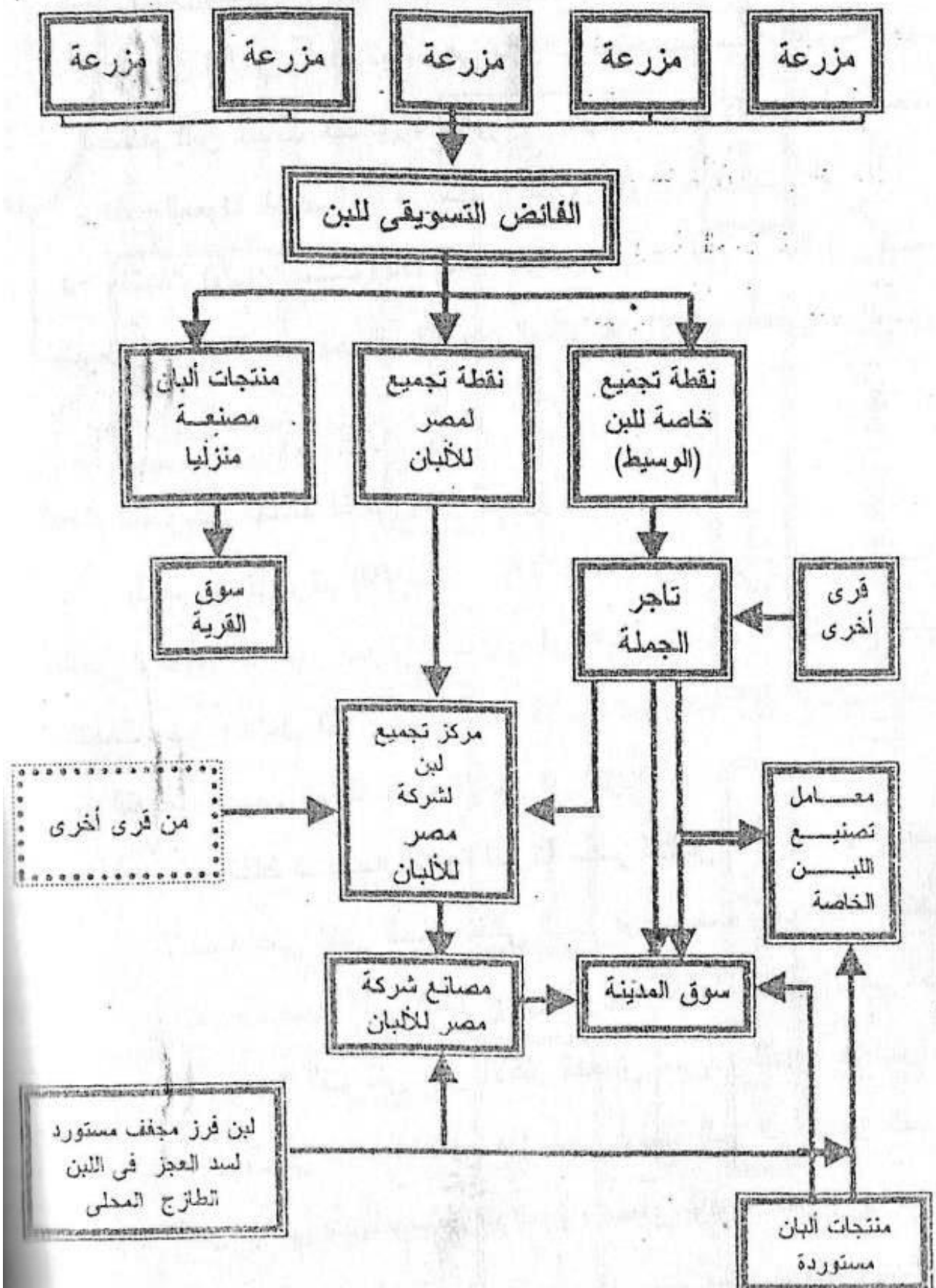

ب- **نقط التجميع الخاصة:** هى نقاط تجميع للبن يعمل بها وسيط لصالح تاجر جملة كبير يهيمن على عدة قرى وذلك نظير أجر شهرى ثابت (حوالى ٦٠ جنيها) مع دفع علاوة على كل كمية زائدة عن الحد الأدنى للتوريد اليومى، وربما يفضل المزارع الصغير هذه النقاط لأنها تتساهل فى شروط التوريد، ولكنها لا تستخدم أى وسائل عادلة أو كفء لقياس نسبة الدهن، وبعضها يجمع اللبن ويورده لنقطة تجميع مصر للألبان ككمية مجمعة مقابل أن ينوب عن الزراع فى الحصول على حصة العلف المقررة للموردين (نصف كجم لكل ١ كجم لبن بحد أقصى ٥ كجم). وذلك لإعادة بيعها فى السوق السوداء بسعر مرتفع.

جـ- **تصنيع وتوزيع الألبان ومنتجاتها:** أن اللبن المجمع من نقاط تجميع شركة مصر للألبان يورد إلى مراكز التجميع الرئيسية حيث يتم تبريده وفحصه ونقله لفروع مصانع الشركة (٩ مصانع) موزعة فى الوجه البحرى ولكن لا يمثل هذا اللبن الطازج المورد حجما هاما فى اللبن الخام المستخدم فى الشركة بل هو فى واقع الأمر جزء من كل معادلة لبن جاف منزوع الدسم يعاد إذابته وإضافة زيت نباتية إليه لتصنيع اللبن المبستر والجبن كمنتج رئيسى للشركة، وأغلب الأمر أن اللبن الطازج المورد يستخدم فى تصنيع الزبادى الذى تتجه الشركة. وغالبية مصانع الألبان الكبيرة الحديثة الخاصة التى أنشئت مؤخرا تفعل نفس الشئ، وإن كان بعضها لديه مزارع تجارية من الأبقار الفريزيان ولكنها لا تمثل كل اللبن الخام المستخدم. ولكن صدر حديثا قرارا وزاريا يقصر إستخدام اللبن المجفف على شركة مصر للألبان

لإنتاج جبن أبيض رخيص، مما يجعل الشركات الخاصة تعتمد على اللبن الطازج المجمد.

أما نقاط التجميع الخاصة فإن كل مجموعة منها تتبع تاجر جملة معين بجمع اللبن ويورده لمعامل الألبان التقليدية (٦٠٠ معمل مرخص بخلاف غير المرخص) أو يباع لتجار التجزئة فى المدن كلبن سائل للاستهلاك وهذا هو المنفذ الرئيسى.

المشاكل التسويقية المتعلقة بالمراحل التسويقية للألبان:

لعرض ملخص لأهم المشاكل المتعلقة بالمراحل التسويقية للألبان قسمت إلى ثلاث مراحل هى : مرحلة المزارع الصغير، مرحلة تجارة الجملة، مرحلة تصنيع الألبان.

مرحلة المزارع الصغير: يعرض هذا الجزء أهم المشاكل التى تعوق إنتاج لبن نظيف، وتصنيع منتجات ألبان جيدة المواصفات فى المنزل، وتسويق فائض اللبن السائل من المزرعة.

١- تقتصر عمليات الحليب والنقل للبن الطازج إلى النظافة علاوة على الإرشادات الفنية والأدوات الأساسية اللازمة لذلك.

٢- تؤدى الطرق البدائية من إستخدام الحصيرة والأوعية غير الملائمة إلى إطالة مدة التصفية وإنخفاض نسبة التصافى.

٣- يتعرض الزراع لظروف غير عادلة عند بيع اللبن لدى نقاط التجميع فهناك تأخير فى سداد مستحقاته، ويحصل على سعر منخفض وغبن فى تقدير نسبة الدهن.

مرحلة تجارة الجملة: تشمل هذه المرحلة فى حد ذاتها مرحلتين هما مرحلة نقطة التجميع، ثم تاجر الجملة.

نقطة التجميع:

١- أدوات بدائية لوزن اللبن ونقله وقياس نسبة الدهن.

٢- يعانى الزراع من طوابير طويلة وزحام عند التبريد لبدائية أساليب الاستلام والتداول.

٣- عدم العدالة وضعف كفاءة الأدوات فى تقدير نسبة الدهن مما يغبن المزارع فى إيراد اللبن المباع

٤- قلل إقبال الزارع على تبريد اللبن ويفضلون تصنيع الكميات الصغيرة الفائضة وبيعها فى سوق القرية نتيجة تلك المعوقات مما يقلل بالتالى من الكميات الموردة لنقط التجميع.

تاجر الجملة:

يعانى بصفة أساسيه من الكميات المردودة من اللبن التى لم تباع عندما يزيد العرض عن الطلب شتاءا. وهو فاقد يتلف ويمثل خسارة، وأقصى ما يستطيعه هو بيعة بسعر رخيص لنقطة تجميع مصر للألبان.

تصنيع اللبن:

أنشئت عدة شركات كبيرة لتصنيع الألبان فى السنوات الأخيرة ولكن ما زالت تعرض منتجاتها بسعر مرتفع لسببين رئيسيين هما:

١- إرتفاع تكاليف العبوات مما يحتم تشجيع إنشاء صناعة كبرى مغذية لتصنيع العبوات بمواصفات قياسية.

٢- إرتفاع تكاليف إنتاج اللبن لانخفاض كفاءة الإنتاج.

٣- أما المعامل الصغيرة فى بدائية وتستخدم عبوات من الصفيح الغير مناسب وبعيدة عن الرقابة الفعالة وتقل فيها نسب التصافى وتزيد فيها نسب التلوث وتركيز الميكروبات مما يجعلها تزيد بنسبة الملح للحفظ ومنع العلف.

٤- أسرفت معامل كثيرة فى إضافة مواد صناعية لزيادة الطراوة وهى مواد ضارة جدا بالصحة.

٥- الآثار المترتبة على توافر الحوافز التسويقية.

الكفاءة التسويقية :

يتم تقييم أداء السوق لأي سلعة من خلال الكفاءة التسويقية. ومعايير الكفاءة التسويقية تختلف حسب المخل المتبع في تحليل أداء السوق. فالمدخل الوظيفي يتطلب قياس الكفاءة للوظائف التسويقية موضوع الاعتبار، والمدخل المؤسسي والتنظيمي يعني تقييم كفاءة الأداء المنظمات السوق ومؤسساته وسياسات إدارته. أما المدخل السلعي، والمهتم بصفة خاصة بدراسة قوي العرض والطلب للسلعة المستهدفة فيلجأ لمعايير قياس الكفاءة التسويقية للأسعار، وهو ما يعرض في هذا الفصل. ومعايير كفاءة الأداء للسوق من خلال تحليل الأسعار عديدة. يعرض منها هنا معياران فقط هما : (١) دليل الانتشار لجنيه المستهلك بين مراحل السوق المختلفة، (٢) ونماذج التحركات الزمنية للأسعار.

انتشار جنيه المستهلك:

باعتبار أن فروض آليات السوق تتبع نظرية الطلب المشتق من الطلب الأولي وهو طلب المستهلك، لهذا فتوزيع أنصبة كل مرحلة تسويقية بين

المنتج والمستهلك تعطي دلالة على مدي توافر حرية المنافسة وغياب الاحتكار وتوافر الحوافز التسويقية لكل مرحلة.

يبين الجدول رقم (٤) النسبة المئوية لنصيب كل مرحلة في جنيه المستهلك للسلع الغذائية الحيوانية الرئيسية. ويتضح ارتفاع نصيب مرحلة الجملة في جنيه المستهلك لمعظم المنتجات الحيوانية، خاصة في حالة الجبن المطبوخ واللبن المبستر ولحوم الدواجن وبيض المائدة. ولا ينخفض هذا الهامش لحد معقول سوى في لحوم الجاموس والأبقار الكبيرة وربما لانخفاض أهميتها في حجم السوق وعدم وجود طلب عال عليها. وما تقدمه مرحلة الجملة من وظائف تسويقية لا يشمل سوى التجميع والنقل، مما لا يبرر ارتفاع نصيبها في جنيه المستهلك، بل إن الحجم الكبير الذي تقوم بتداوله هذه المرحلة كان لابد أن يقابله هامش منخفض مقارنا بمرحلة التجزئة. وهذا يشير لوجود صور احتكارية مختلفة في سوق الجملة لمعظم المنتجات الحيوانية، مثلها مثل الحيوانات الحية.

كما أن الجدول رقم (٤) يبرز ارتفاع نصيب مرحلة التجزئة في جنيه المستهلك في سوق سلعتين هما لحم الضأن والجبن المطبوخ. وفي حالة لحم الضأن يعكس ذلك موسمية الطلب وتركزه على هذا النمط في مواسم الأعياد الدينية، والتي تتغير وفق الشهور الميلادية، مما يدفع تجار التجزئة (القصابين) إلي استغلال ذلك والحصول على قدر مرتفع من جنيه المستهلك. أما بالنسبة للجبن المطبوخ، فهو سلعة محدودة الطلب مرتفعة السعر متفاوتة الجودة دون إحكام الرقابة على الجودة والأسعار لهذه السلع، كما أنها قابلة للتخزين لفترة مناسبة مما يجعل تجار التجزئة (البدال والسوبر ماركت)

جدول رقم (٤) الانتشار لجنيه المستهلك بين مراحل سوق المنتجات الحيوانية.

السلعة	نصيب المراحل التسويقية في جنيه المستهلك (%)			
	سعر المستهلك	مرحلة التجزئة	مرحلة الجملة	المنتج
اللحوم الحمراء:				
بقري كندوز	١٠٠	٩	١١	٨٠
ضأن	١٠٠	٢٣	١٠	٦٧
جاموسي كندوز	١٠٠	٦	٨	٨٦
جاموسي بتلو	١٠٠	١٠	١٢	٧٨
بقري وجاموسي كبير	١٠٠	٧	٥	٨٨
ألبان ومنتجاتها:				
لبن مبستر	١٠٠	١٣	٢٠	٦٧
جبن أبيض	١٠٠	١٠	١٣	٧٧
جبن مطبوخ	١٠٠	١٧	٢٣	٦٠
منتجات الدواجن:				
لحوم الدواجن	١٠٠	١٢	١٦	٧٢
بيض مائدة	١٠٠	٥	٢٣	٧٢

تعديل المستهلك فروق الجودة وتكاليف التخزين ومخاطرة تجاوز فترات الصلاحية من خلال رفع نصيبها في جنيه المستهلك.

كفاءة استقرار الأسعار:

أن تحليل التحركات الزمنية السنوية (معدل التضخم في سعر السلعة)، والموسمية (الدليل الموسمي الشهري)، والدورية (تقدير طول الدورة عبر فترة طويلة) في أسعار المنتجات الحيوانية تعتبر معايير هامة لمدى استقرار الأسعار ومن ثم استقرار السوق ومدى حجم المخاطرة في اتخاذ القرار من قبل المسوقين.

الدليل الموسمي لأسعار المنتجات الحيوانية:

يعرض الجدول رقم (٥) الدليل الموسمي للمنتجات الحيوانية، ويتبين أن أنماط اللحوم الحمراء بصفة عامة تتميز بانخفاض الأسعار شتاءا لزيادة المعروض منها، وارتفاعها صيفا لنقص المعروض منها وهذا يتوافق مع توافر الأعلاف الخضراء شتاء ومن ثم نقص معدل المسحوبات للذبح ثم زيادة المسحوبات للذبح صيفا لنقص الأعلاف.

ويجدر الإشارة أن اختلاف الشهور العربية عن الشهور الإفرنجية يؤدي لعدم انتظام الدليل الموسمي نتيجة تقلب أثر زيادة الطلب في مواسم الأعياد الدينية. أما الدليل الموسمي لأسعار الألبان والبيض فيتأثر أكثر بالطلب عن العرض، حيث يزيد الطلب على المعروض شتاءا فتزداد الأسعار بينما ينخفض الطلب صيفا عن العرض فتنخفض الأسعار. أما لحوم الدواجن فلا تخضع أسعارها لنمط واضح المعالم على مدار السنة، بل ترتبط بتقلبات المعروض والذي يرتبط بمدي انتظام تيار الأعلاف

جدول رقم (٥) التحركـات الزمنيـة لأسعـار المنتجـات الحيوانيـة

السلعة	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونية	يوليه	أغسطس	سبتمبر	معدل النمو السنوي %	طول الدورة بالسنوات
كندوز	٩٩,٩	٨٨,٥	٩٨,٥	١٠٠,٤	١٠١,١	١٠٠,٦	٩٩,١	١٠٢,٢	١٠٠,٤	١٠٠,٥	١٠٠,٢	٩٨.٦	١٢	٥
بتلو	١٠٠,٢	٩٩	٩٩	١٠٠	٩٨,٨	٩٨,٤	١٠١,٤	١٠٠,٨	١٠٠,٨	١٠٠,٧	١٠٠,٦	١٠٠,٤	١٢	٥
ضأن	١٠٠,٨	١٠٠,٣	١٠٠,٣	٩٠,٤	٩٩,٦	١٠١,٣	١٠١	١٠٠,٥	١٠٠,١	١٠١,٣	١٠١,٦	١٠١,٧	١٢	٧
بداري اللحم	١٠٢,٩	١٠٠	٩٩,١	١٠٠,٣	٩٨,٧	١٠٠,٧	٩٨,٦	٩٧,٩	٩٧,٩	٩٩,٣	١٠١,٩	١٠٢,٧	١١	٥
اللبن	٩٩,١	٩٩.٥	٩٩,٥	١٠١,٤	١٠١,٦	١٠١,٥	١٠٠,٢	١٠٠,٢	٩٩,٤	٩٩,٦	٩٩,٤	٩٨,٦	١١	٤
البيض	١٠٣,٣	١٠٣	١٠١,٩	١٠٣,٨	١٠٣,٤	١٠٢,١	٩٩,٦	٩٦,٩	٩٦	٩٤	٩٦,٤	٩٩,٦	٩	٦

والكتاكيت الموردة للمزارع، ومن ثم حجم وعدد الدورات لكل مزرعة سنويا.

معدل التضخم السنوي في أسعار المنتجات الحيوانية:

تراوح معدل النمو السنوي في أسعار المستهلك للمنتجات الحيوانية بين ١٢%، ٩%، وهو معدل مرتفع يقارب هذا المعدل في السلع الغذائية الواقية الأخرى عالية مرونة الأسعار والدخل مثل الخضر والفاكهة، ويقل عن معدل التضخم العام والذي بلغ في متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧ حوالي ١٣,٣% سنويا، واقل معدل نمو في أسعار المنتجات الحيوانية كان في أسعار بيض المائدة لنمو صناعته بصفة عامة في التسعينات بشكل فاق باقي السلع الغذائية الحيوانية.

التغيرات الدورية في أسعار المنتجات الحيوانية:

باستبعاد معدل النمو السنوي والتغيرات الموسمية من تحركات أسعار المستهلك للمنتجات الحيوانية، أمكن تقدير التحركات الدورية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا (طول الدورة بالسنوات بين الزيادة والانخفاض) وبلغت ما بين ٣-٧ سنوات لأسعار اللحوم الحمراء، الأمر الذي يشير إلى أنها ليست انعكاسا لدورات إنتاج بل هي دورات اقتصادية تتسم بالكساد والرواج، أي أن السياسات الاقتصادية والحالة الاقتصادية العامة هي التي تتحكم في دورات أسعار تلك السلع. ويبدو أن التغيرات الاقتصادية هي المحرك الرئيس لدورية أسعار الألبان حيث بلغ متوسط طول الدورة ١١ عام.

أما بالنسبة للحوم بداري اللحم فقد تراوح طول الـــدورة بيـــن ٣-٤ سنوات، مما يشير إلي تأثر تلك الأسعار بكل من التغيرات فـــي الإنتـــاج والتغيرات الاقتصادية. وتراوح طول دورة أسعار البيض بين ٣-٦ ســنة مما يشير إلي تأثرها بكل من الدورات الاقتصادية والإنتاجية معا.

الرؤية المستقبلية

الرؤية المستقبلية لتنمية قطاع اللحوم الحمراء:

تقع اللحوم الحمراء فى ذيل قائمة المنتجات الحيوانية المنتجة محلياً من حيث كفاءتها الاقتصادية فى استخدام الموارد المحدودة المتاحة لهذا القطاع. وهذا ما يعكسه واقع الآداء لهذا النشاط فى الزراعة المصرية. فإنتاج اللحوم فى مصر يعتمد على إستخدام أعلاف مركزة وخضراء منتجة من الرقعة الزراعية المحدودة ومروية بالموارد المائية المحدودة المتاحة والتى يتنافس على استخدامها أنشطة الإنتاج الزراعى الأخرى مما يزيد من ندرتها ويرفع أسعارها بإنتظام، هذا بينما إنتاج اللحوم يعتمد على مسحوبات قطعان اللبن فى مراعى طبيعية غنية، أو التسمين لهذه المسحوبات فى حبوب تفيض عن حاجة السكان بكثير وتروى مطريا، ويجدر الإشارة إلى أن عرض اللحوم فى أوروبا يتركب غالبية من الأبقار المستبعدة من قطعان ماشية اللبن ويعتبر فى كل العالم تسمين العجول الذكور لحوماً عالية الجودة مرتفعة الأسعار لها طلب خاص، بينما المصدر الرئيسى للحوم الحمراء فى مصر يتمثل فى ذكور الأبقار البلدية المسمنة على علائق جافة، برغم إنخفاض مستوى المعيشة فى مصر كثيراً عن أوربا وأمريكا، وبرغم أن هذه العجول المسمنة تعتمد فى الغرب على فائض الحبوب الوفيرة، ومن ثم ترتفع قيمتها الاقتصادية. فالولايات المتحدة الأمريكية تصدر لحوم العجول المسمنة وتستورد لحوماً أقل تكاليف من الأبقار المستبعدة قطعان ماشية اللبن.

وإذا ظل المصدر الرئيسى لإنتاج اللحوم الحمراء فى مصر هو ذكور الأبقار البلدية المسمنة على علائق جافة وبرسيم، مع اعتبار أن الأبقار البلدية

غير كفء لإنتاج الألبان، هذا يعنى أنها تربى لغرض أحادى وهو إنتاج اللحم، فهذا يعتبر نوعا من عدم الكفاءة الإقتصادية التى تنوء بها الموارد الزراعية المحدودة، ليس هذا فحسب بل أن معدلات نمو هذه العجول لا يزيد فى المتوسط عن ٠,٧ كجم يومياً، ولقد بينت الدراسات أنه لابد أن تبلغ هذه الزيادة أكثر من ١,٣ كجم يوميا حتى يتمكن المنتج أن يغطى التكاليف. وفى ظل الأسعار الحرة يتطلب تحقيق الربح المناسب للمنتج بلوغ معدل نمو أعلى كثيرا ولهذا ترتفع الأسعار باستمرار.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للأبقار البلدية وهى ذات نوعية لحوم أفضل من الجاموس المصرى، فما بالك بتسمين عجول الجاموس البتلو منخفضة النمو بصفة عامة ورديئة فى نوعية اللحم عندما تبلغ عمر سنتين فأكثر. وقد نجح مشروع تسمين البتلو فقط عندما كان الدعم أكثر من ٥٠% من تكاليف الإنتاج مع وضع قيود على الاستيراد من القطعيات المشفاه، أما بعد تحرير الأسعار فقد إرتفعت التكاليف ومن ثم الأسعار، مما جعل الدعم المطلوب أضعاف ما كان عليه فى الماضى ومن ثم تعجز الدولة عن تقديمه أمام المنافسة مع لحوم الأبقار المستوردة الأفضل جودة، ويجب النظر إلى أن تسمين البتلو نظرة شاملة لا تقتصر على كمية اللحم التى يمكن توفيرها، بل يجب تصور أن هذا يعنى استيراد مزيدا من الحبوب أو الأعلاف المركزة تصل إلى حوالى ٠,٦ مليون طن إضافى، والتى لا يكون من المجدى اقتصادياً توجيهها إلى هذا النشاط بينما يجب استخدامها فى نشاط أكثر كفاءة بالمفهوم القومى مثل إنتاج البيض أو الألبان.

وأخيراً فالمبادئ الاقتصادية تشير إلى أن الأنشطة الأكثر كفاءة إقتصادية هى الأنشطة التى تستمر عبر سلسلة زمنية طويلة دون تدخل فى ميكانيكية السوق من خلال قرارات المنتج الحرة. ولقد استمرت قرارات المزارع

لعدة عقود فى بيع البتلو الرضيع وتوفير اللبن الأكثر كفاءة فى إنتاجيته، والبعد عن مخاطرة الإستثمار فى نشاط تحفة المخاطرة وليس له قدرة تنافسية عالية فى السوق.

فما جدوى إلزام المستهلك محدود الدخل مع ارتفاع الأسعار وانخفاض قوته الشرائية على شراء لحوم منخفضة الجودة ذات تكاليف قومية عالية، تحت منطق البعد الاجتماعي، وحماية ذلك بمنع الاستيراد أو تحجيمه. قد يكون ذو معنى لفترة قصيرة مع موجة التخوف من مرض جنون البقر ولكن على المدى الطويل ستعتبر عجول البتلو الرضيع Baby Beef مخزونا إستراتيجيا فى حالة الطوارئ أو الحرب لا قدر الله فيتم تسميتها باعتبارها المورد المتاح الوحيد.

ورغم عدم تشجيع تسمين العجول البتلو يفضل توفير اللبن المستخدم فى الرضاعة باستخدام ثلاث طرق علمية مطروحة للتطبيق لاستبدال الرضاعة الطبيعية وتوفير اللبن، وهى: أ- الفطام المبكر. ب- الرضاعة الصناعية. جـ- استخدام بدائل الألبان، حيث يمكن الفطام على أعمار لا تزيد عن شهر أو ٤٥ يوما، كما يمكن استخدام بديل اللبن من الأسبوع الأول من الولادة. وهذا أمر يمكن تطبيقه مع توفير المزارع ذات السعة الكبيرة التجارية المتكاملة فى ظل تطوير الاقتصاد المصري بما فيها أسواق الموارد ومنها الأرض الزراعية، ثم بعد الفطام المبكر يمكن استخدام بدائل اللبن ثم الدفع الغذائي حتى وزن ١٥٠ كجم [illegible] وبيع هذه الحيوانات بسعر مناسب، ولا مانع حتى من بيعها بعد الفطام [illegible] كما [illegible] نوعية خاصة من اللحوم يقبل عليها المستهلك ذو الدخل المرتفع [illegible] ولدى المستهلك المتوسط والمنخفض الدخل لحوما أخرى مستوردة [illegible] وأسماك تعوض هذا النقص المتوقع فى اللحوم.

وبعد التحرر الاقتصادي يتوقع أن يصبح إنتاج اللحوم الحمراء معتمد على المسحوبات المستبعدة من قطعان اللبن وأن يبقى أمر تسمين الذكور لفائض الأعلاف مرهوناً بحجم الطلب على هذه النوعية وبأسعارها الحرة، وربما لجأ المنتجون فى ظل الأسعار الحرة إلى نمط تسمين ذات نوعية خاصة (حتى ٢٠٠ إلى ٢٥٠ كيلوجرام مثل نمط (البتلو الرضيع Baby Beef) وهو ذو نوعية لحم ممتازة لفئات خاصة من المستهلكين بحيث يغطى جزءاً من فائض المستهلك، وغمر السوق بواسطة القطاع الخاص باللحوم المستوردة من القطع الجيدة المشفاه من السوق الأوربية المشتركة وأمريكا اللاتينية للمحافظة على السعر وسد إشباع السوق مع وجود برنامج رقابي صارم على جودة المواصفات ولكن دون تعقيدات بيروقراطية. وهذا لن يتأتى فقط بتوفير الكوادر اللازمة لهذا أو البنية الأساسية للرقابة بل بوضع مواصفات قياسية للجودة والقطع مما يساعد على مطابقة المواصفات وتحديد الأسعار.

وانطلاقا من هذا التصور وفي ظل إطلاق أسعار الأعلاف والمنتجات وتسويقها حراً بواسطة القطاع الخاص فلابد من توجيه السياسة الزراعية نحو تخفيض حجم القطعان المصرية وتغيير تركيبها الوراثي نحو تربية ماشية عالية فى إنتاج اللبن صغيرة الحجم (ذات احتياجات حافظة أقل) باعتبار أن إنتاج اللبن سوف يكون له الصدارة فى استغلال الأعلاف المتاحة ولن تكون هناك أولوية لإنتاج اللحوم الحمراء.

نموذج تخطيطي لتنمية الإنتاج الحيواني بهدف تحقيق الأمن الغذائي:

كان ولا يزال الأمر الذي يشغل بال المهتمين بالأمن الغذائي فى مصر ينصب فى كيفية رفع معدل الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية الأساسية للإنسان

باعتبارها المصدر الرئيسي لإمداده ليس فقط بالسعرات الحرارية بل حتى بكمية البروتين الكلى المأكول. والنقص فى الكمية المتاحة منها يعنى نقصا فى كلا المكونين الرئيسين للغذاء.

ويوضح هذا الجزء من الدراسة أن تطبيق مبدأ الميزة النسبية فى قطاع الإنتاج الحيواني وإطلاق حرية الأعلاف المركزة بل وحتى استيرادها مع إعطاء الفرصة الكاملة للعرض والطلب وميكانيكية الأسعار فى هذا السوق ومواكبة ذلك لتحرير أسعار جميع المحاصيل بلا استثناء وحرية المزارع فى تجديد تركيب المحاصيل، سيكون فى صالح كل من قطاع الإنتاج الحيواني (من ناحية ورفع كفائته الاقتصادية والإنتاجية)، كما يؤدى بالضرورة إلى رفع معدل الاكتفاء الذاتي من القمح (نسبة الإنتاج المحلى فى جملة الاستهلاك)، بل و أيضا سيرفع من نسبة حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات المصرية من الخضر، وقد تم استنتاج ذلك اعتمادا على نموذج رياضي تخطيطي تطبيقي اتضح من نتائجه أنه بلوغا لأكفأ استخدام لموارد الأعلاف المتاحة، فلابد من توجيه الموارد إلى أفضل الأنواع الموجودة فى الزراعة المصرية (الأكثر كفاءة فى استغلال هذه الموارد) من بين الجاموس أو الأبقار الأجنبية أو الأبقار المحلية، فلا يمكن استمرار الأمور على وضعه الحالي من وجود كل هذه الأنماط، كما أنه لابد أن تتجه نظم الإنتاج نحو إعطاء ميزة النسبية دورها الأول فى تحديد توجهات الموارد، وفى هذا الصدد فإنه ستكون للألبان الأولوية فى الإنتاج، وسوف يصبح إنتاج اللحم منتجا ثانويا، بمعنى أن المؤشر الاقتصادي سيكون أي الأنواع من الماشية التى تنتج كاوجرام لبن أقل تكلفة؟ وأي التوليفات من الأعلاف الأقل التي تحقق ذلك؟. وفى هذا الشأن تم تحديد المساحة المثلى من البرسيم المستديم، وبرسيم التحريش، والعلف الأخضر الصيفي، والأعلاف المركزة، والأبقار المطلوبة لتحقيق الناتج

المحلى من هذه المنتجات. وتم تحديد أثر ذلك على التركيب المحصولـــى، إلاَّ أن هناك سؤلاً هاماً أيضا أمكن الإجابة عليه من هذا التحليل - هل ســيبقى الحجـم العددي للعشائر الحيوانية على ما هى عليه أم أن التغير النوعي المقـــترح فـــى تركيبها سيصحبه تغير فى عددها أيضا؟ وقد تبين ما يلى:

١- من الأنواع التي تحقق أعلى كفاءة اقتصاديـــة فـــى صـــورة أقـــل تكـــاليف لكيلوجرام لبن وأعلى عائد على وحدة العلف المستخدمة (٧٠% من تكـــاليف الإنتاج) هى الماشية الأجنبية الحلابة عالية الإنتاج التي تنتج أكثر مـــن ١٦ كيلو جرام لبن يومياً لمدة ٣٠٠ يوماً فى السنة ولكن نسبتها حالياً ١٠% فقـط من ماشية الفريزيان فى مصر، ولو لم تتوافر أبقار بهذه الإنتاجية العالية فإن الجاموس الحلاب المصرى يأتى فى المرتبة الأولى فى هذا الصدد.

٢- أن تربية الماشية الأجنبية عالية الإدرار المحققة للكفاءة الإقتصاديـــة لتحـل محل العشائر الحيوانية السائدة حالياً (جاموس، أبقار بلديـــة، أبقـــار خليـط فريزيان منخفض الإدرار" ٩٠% من الماشية الأجنبية الموجـــودة") ســوف يخفض حجم العشائر الحيوانية بنسبة عالية، حيث يمكن تربية حوالـــى ٧٤٦ ألف بقرة حلابة عالية الإدرار وتوابعها بدلاً من ١٢٤١ ألـــف رأس حلابـــة وتوابعها، ١١١٧ ألف رأس من الأبقار البلدية الحلابة وتوابعـــها، ٣٢ ألـــف رأس من الفريزيان الحلاب منخفض الإدرار وتوابعها ٤٢ ألـــف رأس مـــن الأبقار الخليط الحلابة وتوابعها.

٣- هذا الاستبدال يمكن أن يتم على فترة زمنية سبع سنوات بحيث تباع الماشـية المحلية وتقدم الماشية الأجنبية بدلاً منها بقرض بسعر فائدة ١٥%.

٤- إتضح أن الاعتماد والإسراف فى استخدام البرسيم كان لطبيعة الإختـــلالات السعرية والتحكم فى السوق؛ فى ظل السوق الحـــرة يمكـــن ســـحب ١,٥٣٥

مليون فدان من مساحة البرسيم المستديم تزيد عن حاجة العلائق الاقتصادية الأقل تكلفة تزرع قمحاً وينتج حوالى ٣,٧ مليون طن قمح (قابلة للزيادة بارتفاع الإنتاجية الفدانية) يصاحبها إنتاج حوالى ٣٩٩ ألف طن نخالة إضافية، وحوالى ٣,٧ مليون طن تبن قمح إضافى.

٥- سحب حوالى ٨٣٦ ألف فدان برسيم تحريش لا تحتاج لها التوليفة الحيوانية - العلفية الكفئة مما يتيح زراعتها خضر قابلة للتصدير، قدرت قيمتها فى صورة محصول بطاطس بحوالى ١٠٠٠ مليون جنيه (مقومة بأسعار ١٩٨٥).

٦- يحتاج الأمر إلى زيادة مساحة الأعلاف الخضراء الصيفية، ونقترح زراعة السورجم الأمريكى لإرتفاع إنتاجيته، ويحتاج لسحب مساحة ٨٨ ألف فدان من مساحة الذرة الحالية، ولتعويض هذه المساحة المستقطعة من الذرة فلا بد من رفع إنتاجيته بنسبة ٤% وهو هدف ممكن المنال فى وقت ليس ببعيد.

٧- يحتاج الأمر إلى استيراد كميات إضافية من المواد العلفية تبلغ ١٤٧ ألف طن نخالة قمح، ٢٢٢ ألف طن ذرة صفراء، ٢٥٦ ألف طن كسب قطن لاستكمال العجز المتوقع فى الأعلاف المركزة المنتجة محلياً (١,٦٥٠ مليون طن).

٨- يتم استبدال حوالى ١٥% سنوياً من العشائر الحيوانية الحالية مع تقديم قرض مدته سبع سنوات مع سنتين سماح للقرض والفائدة خلال هاتين السنتين، وقدر قسط القرض بحوالى ٣٥٠ مليون جنيه سنوياً (مقومة بأسعار ١٩٨٥).

٩- جدير بالذكر أنه تقدر قيمة الأعلاف المستخدمة فى هذا البرنامج بالأسعار الحرة بحوالى نصف قيمتها التى كانت تستخدمها العشائر الحيوانية الحالية حتى لو حسبت بسعرها المدعمة.

١٠- يحقق تنفيذ هذا الاختيار فائضاً فى مخلفات الحبوب (التبن) من الإنتاج المحلى وهو ما يمكن استغلاله فى إنتاج مخلوط علف غير تقليدى بإضافة المولاس والأمونيا مما قد يوفر كميات العلف المطلوب استيرادها.

١١- يحقق البرنامج صافى منافع موجبة قدرت بحوالى ٤٠٠ مليون جنيه سنوياً (مقومة بأسعار ١٩٨٥).

١٢- يمكن زيادة فاعلية هذا البرنامج بزيادة منافعه وخفض تكاليف لو تم اختيار ماشية أجنبية صغيرة الحجم عالية في إنتاج اللبن لأن إنتاج اللحم سيصبح منتجاً ثانوياً كما ستصبح الاحتياجات الحافظة من العلف منخفضة.

تنمية قطاع المجترات الصغيرة :

لابد من تحديد أين وكيف نهتم بالمجترات الصغيرة. وتقترح الدراسة أن نهتم بها فى ثلاثة مواقع هى : محافظة سيناء، والصحراء الغربية، والساحل الشمالى فى مصر. وهذا الاهتمام لابد أن يشمل كل مكونات نظام إنتاجى متطور يناسب كل منطقة، فالأغنام والماعز فى مصر تتركز فى تلك المناطق حيث يوجد أكثر من ثلثى أعدادها فى مصر وتربى فى نظم شبه رعوية، هذا يعنى أن النظام المقترح لا بدان يتضمن توفير أعلاف لها فى فترات الجفاف ونظام تمويلى وتأمين ضد المخاطرة ومراكز متطورة للتسمين والرعاية الصحية وتحسين السلالات ومساعدة السكان فى تلك المناطق على الاستقرار فى مراكز إنتاجية متكاملة مع اعتبار الرعى مصدراً موسمياً باتفاقيات مع الأطراف المعنية وإنتاج ما هو مطلوب وانتظام عملية التصدير والاستيراد من الجانبين

التحسين الوراثي والتلقيح الاصطناعي:

لابد بداية من الإشارة إلى أن التلقيح الاصطناعي وسيلة لتحقيق التحسين الوراثي وليس غاية فى حد ذاته. كما لابد من التأكيد بأن التحسين الوراثى هو نوع من التكنولوجى المطلوب نقله وانتشاره فى قطاع الإنتاج الحيوانى، ضمن توليفة مقابلة من مكونات التكنولوجى البيولوجى تشمل صحة الحيوان وغذائه. وإن النقل التكنولوجي لابد أن تتوافر فيه شروط التكنولوجي الملائم وأن يتم فيه التغلب على معوقات نقل التكنولوجى لدولة نامية بما فيها من معوقات فنية واجتماعية واقتصادية ومؤسسية.

انطلاقا مما سبق نعرض الآتى:

أ- أن النموذج الذى تم توضيحه فى الجزء السابق الخاص بتنمية الإنتاج الحيوانى تضمن أسلوب لنقل التكنولوجي باستبدال العشائر الحيوانية بأبقار أجنبية على فترة زمنية من ٧-١٠ سنوات، ويمكن أن تقوم مؤسسات اقتصادية (شركات) قطاع خاص تحت رقابة رسمية بهذا الأمر، وتقدم البنوك القروض اللازمة للتمويل فى خطة متكاملة. وهو فعال فى إظهار آثاره المباشرة لو صاحبه المكونات الأخرى للحزمة من الناحية الصحية للحيوان وتوافر الغذاء.

ب- ويقترح أن يقدم بنك التنمية والائتمان الزراعى خطا ائتمانيا يتضمن قروضا وخبرة فنية للقطاع الخاص لإنشاء مراكز تلقيح اصطناعي تجارية فى القرى. ولكن من منظور واقعي للقطاع بوضعه الراهن من دراسات ميدانية تبين أن:

١- هناك طلوقة واحدة لكل ٤-٥ قرى، وهو سبب رئيسي فى انخفاض الكفاءة التناسلية وفى عدم القدرة على التحسين الوراثي.

٢- المزارع على علم بجدوى التحسين الوراثي، ولكنه أيضاً من منطلق الواقع يعلم أن هناك عجزاً فى عدد الفحول.

٣- هناك استعداد لدى الأفراد خاصة كبار الزراع والجماعات فى القرى للإستثمار فى تربية طلائق - وهو أسلوب للتحسين الوراثى - هم على دراية به ولا يحتاج لتدريب كبير. المهم توافر من يورد الطلائق، وتوافر من يمول هذا المشروع.

٤- توفير طلائق فى القرى يعتبر خطوة مؤكدة النتائج نحو التحسين الوراثى لأن هناك عجزاً كبيراً فى أعدادها، ولأن البنية الأساسية للقرى مازالت من ناحية وسائل الإتصال والطرق والعلاقات الإجتماعية وتوافر مصادر الطاقة تقتضى أن تكون الطلوقة داخل القرية بحيث تخدم عدداً محدوداً من الأبقار ويمكن خلق منافسة بين أكثر من مزارع فى القرية فى هذا الشأن.

٥- بعد التأكد من وجود طلائق كافية جيدة بوصول الخدمة بسهولة لكل مزارع يبدأ تدريجياً التفكير فى تطوير التكنولوجيا إلى ما هو أكفأ وأفضل (التلقيح الاصطناعي).

٦- إن التلقيح الاصطناعي هو أمر بالغ الأهمية لرفع الإنتاجية، ولكن ثبت من الدراسات الميدانية أن المزارع لا يقبل على زيادة إنتاجيته لأن المشكلة هو تسويق هذه الزيادة فى الإنتاج، بمعنى أنه لا تتوافر له غالباً الحوافز التسويقية التى تشجعه على زيادة الإنتاج الذى لابد أن يترجم لدية بدخل مرتفع مباشرة وإلاّ فتدنية الخسائر أفضل من مغامرة زيادة الربح، فى ظل ضعف كفاءة التسويق فى مجال هام مثل إنتاج اللبن.

٧- غياب الإطار المؤسسي التسويقي للألبان فى صورة تحقق العدالة للأطراف كلها مثل قيام جمعيات تسويق ألبان يحجب التبنى الحقيقى

من جانب المزارع لنقل التكنولوجيا للقرية المصرية لغياب حوافز زيادة العرض المترتب على ذلك للحصول على دخل أكبر، ولا بد من وجود برنامج لتمويل حزمة كاملة تضمن نجاح نقل التكنولوجيا.

تطوير نظم تسويق اللحوم الحمراء والماشية :

من الأهمية بمكان النظر إلى موضوع التسويق بصفة عامة وفى شأن اللحوم الحمراء بصفة خاصة، فيجب العمل على تشجيع وتمويل إنشاء شركات مساهمة إقليمية لتسويق الماشية تكون مهمتها امتلاك وتطوير الأسواق وإنشاء المجازر الآلية ومحطات التجميع والتدريج ومصانع التجهيز والتعبئة وفقاً لمواصفات محددة متفق عليها، وكذلك إنشاء سلاسل ومستودعات الأغذية المرتبطة بها فى مرحلة التجزئة لعرض اللحوم فى صورة قطع معبأة وتصنيع الأجزاء المتبقية، ويصاحب ذلك تنشيط إنشاء جمعيات تسويقية للماشية فى القرى والمخصصة تتعاقد مع هذه الشركات مما تضمن النهوض بمرحلتي الجملة والتجزئة اللتان تحكمان هذه الصناعة. وسوف يساهم ذلك فى تطوير البنية الأساسية التسويقية من مجازر وثلاجات ومصانع تجهيز وتعبئة. على أن تقوم الدولة بوضع التشريعات المبنية على أسس علمية واقتصادية لمواصفات اللحوم وتنشيط الدور الرقابى الفعال في هذا الشأن.

الرؤية المستقبلية لتنمية إنتاج الألبان وتسويقها:

رغم أهميه نظام الإنتاج التقليدى فى إنتاج اللبن فى مصر، فإن جميع السياسات التمويلية والإئتمانية كانت فى غير صالحه بحجة أن تنمية هذا القطاع لا يمكن أن تؤتى ثمارها فى ظل الحيازات الصغيرة، ولذلك فالمضمون الرئيسى الرؤية المستقبلية لتنمية لهذه الحزمة التمويلية هو إيجاد الحوافز

التسويقية لهذا النظام في نشاط إنتاج اللبن كحافز لزيادة الإنتاج وتبنى التكنولوجيا، بإعتبار أن النظام التسويقى الحالى للبن على مستوى القرية هو المعوق الرئيسي نحو إحداث هذا التطوير.

وهناك إعتقاد سائد بأن المزارع الصغير لا يصلح كهدف لتنمية الإنتاج الحيوانى بصفة عامة وتنمية إنتاج اللبن بصفة خاصة وذلك لسببين أولهما أنه ضعيف الإستجابة لتبنى التكنولوجيا الحديثة، الرامية لزيادة الإنتاج، وثانيهما أنه يوجه معظم إنتاجه من اللبن للاستهلاك الأسرى، وبالتالى فإن مساهمته في العرض الفعال من اللبن ضئيل. وهذا الاعتقاد يغفل فرضية هامة هى أن توفير حوافز السوق ووجود نظام تسويقى كفء يكفل فى حد ذاته زيادة العرض وزيادة الإنتاج. فالمزارع الصغير لو توافرت حوله الظروف الملائمة لتسويق اللبن بسعر مناسب عادل ودون تأخير فى دفع مستحقاته سوف يزيد من نسبة المباع ويعمل أيضاً على تبنى كافة السبل الكفيلة بزيادة إنتاجه من اللبن، أى تبنى كل تكنولوجيا مناسبة تعمل على ذلك سواء الخاصة بالحيوان ذاته. أو تغذيته أو رعايته.ومن الدراسات الميدانية ما يقدم الدليل على ذلك كما يتبين من نتائج الجدول رقم (٦) عند مقارنة منطقتين، أحدهما لديها حوافز تسويقية والأخرى تفتقر إليها.

جدول رقم (٦) :الآثار المترتبة على الحوافز التسويقية.

المنطقة	متوسط أداء المزرعة الواحدة فى كل منطقة		
	الإنتاج السنوى من اللبن بالكيلوجرام (١)	متوسط الكمية المباعة سنوياً من المزرعة بالكيلوجرام (٢)	(٢)/(١)×١٠٠
١- منطقة تقليدية تفتقر للحوافز التسويقية	١٤١٢	٢٤٠	%١٧
٢- منطقة تتمتع بالحوافز التسويقية بدرجة جيدة	٥٩٣٤	٣٥٠١	%٥٩

المصدر: دراسة ميدانية فى عام ١٩٨٩ تمثل متوسط ٧٥ مزرعة فى المنطقة (١)، ٤٥ مزرعة فى المنطقة (٢).

وهناك دلائل أخرى من دراسات ميدانية، أن الزيادة فى الإنتاج ومن ثم نسبة المباع سائلاً من اللبن فى القرى ذات الحوافز السوقية يصاحبه أيضاً إرتفاع فى الكفاءة الإنتاجية للرأس، حيث بلغت إنتاجية الرأس من الجاموس الحلاب فى المزارع الواقعة فى القرى القريبة من السوق أكثر من ١٥٠% من تلك الإنتاجية لأقرانها فى حيازات واقعة فى قرى بعيدة عن السوق ولا تتوافر لديها بنية تسويقية جيدة (طرق مرصوفة وكهرباء ومياه نقية)، بل أيضاً فإن الحيازات المتماثلة المساحة الأرضية تتفوق بها القرى المتمتعة بحوافز سوقية بزيادة عدد الرؤوس الحلاب لديها عن تلك التقليدية. وعندما تتوافر الحوافز التسويقية يصل الإنتاج إلى حوالى أربعة أضعاف الإنتاج المتحقق من منطقة تفتقر لتلك الحوافز، ليس هذا فحسب بل تزيد الكمية المباعة (الفائض التسويقى)، وتزيد أيضاً نسبة المباع من الكمية المنتجة بحيث تقترب نسبة المباع من الإنتاج فى منطقة لديها حوافز تسويقية كافية إلى ثلاثة أضعاف تلك النسبة فى منطقة أخرى تفتقر لذلك.

الآثار المترتبة على زيادة الإنتاج الراجعة لتوافر الحوافز التسويقية:

أن تحليل المسوح الميدانية أدى إلى استنتاج هام هو أن الحد الأدنى الذى تحتاجه الأسرة المزرعية (متوسط حجمها ٦ أفراد) من اللبن لاحتياجاتها الأساسية حوالى ١٠٣٠ كيلو جرام سنوياً. ولو توافرت لها الحوافز التسويقية لزاد إنتاجها كما سبق الإشارة ولكن هذا الإنتاج الإضافى يوزع بين البيع خارج المزرعة وزيادة مستوى إستهلاك الأسرة من اللبن وكلاهما هدفاً إنمائياً، لأن هناك نقص فى مستوى البروتين الحيوانى لدى الأسرة المصرية، (نقص نوعى غذائى) فى الأسر منخفضة الدخل تزيد حدته فى الريف لدى المزارع الصغير "كما تبين من دراسات عديدة"، فقد تبين أن كل واحد كيلو جرام إضافى من اللبن بتوزيع بين ٠,٨ كيلو جرام للبيع، ٠,٢ كيلو جرام لاستهلاك الأسرة، أى بنسبة ٨٠% إلى

٢٠% وهكذا توقع زيادة مضطردة فى العائد التسويقى تصاحب زيادة الإنتاج عند توافر الحوافز التسويقية مع تحسن فى المستوى الغذائى للأسرة الريفية.

الآثار التكاملية للتنمية:

أن توافر حوافز زيادة الدخل نتيجة تحسن ظروف التسويق سوف يجعل المزارع مقبلاً على تبنى تكنولوجيا تصنيع علف غير تقليدى، وأيضاً إستخدام وسائل التلقيح الاصطناعى أو شراء ماشية أجنبية والتى يقترح أن تتاح له من خلال خطوط ائتمانية أخرى يطرحها البنك الرئيسى للائتمان والتنمية الزراعية.

الآثار الإجتماعية:

تزيد فرصة العمالة للأسرة المزرعية خاصة المرأة، كما تقلل من رغبة أفراد الأسرة فى الهجرة من العمل المزرعى (من النتائج دراسات ميدانية سابقة إتضح أن زيادة الإستثمار والإنتاج من اللبن فى المزرعة تقل معه اتجاهات أفراد الأسرة المزرعية للهجرة خارج القرية كما يتحسن المستوى الغذائى للأسرة المزرعية.

الرؤية المستقبلية لتنمية قطاع الدواجن:

برغم نمو صناعة الدواجن بشقيها (إنتاج بدارى اللحم وبيض المائدة) بصورة كبيرة منذ عام ١٩٧٧، حيث قدرت جملة استثماراتها الكلية الثابتة بما يربو على ستة مليارات جنيها متضمنة الصناعات المغذية مثل مصانع العلف والمجازر فقد تعرضت لهزة كبيرة بعد تحرير الإقتصاد المصرى، وتضرر المستهلك بالارتفاع الكبير فى سعر التجزئة ورغم ذلك عانى المنتج من إرتفاع تكاليف الإنتاج، ولم يعد ممكناً القول بأن المستهلك حالياً يعوض إرتفاع أسعار

اللحوم الحمراء باستبدالها باللحوم البيضاء الأقل سعرا، ويبدوا أن السبب الرئيسي وراء إرتفاع أسعار البيض ولحوم الدواجن هو إرتفاع تكاليف الإنتاج علاوة على أن زيادة الطلب لها دور هام فى هذا الشأن، وإعتمادا على نتائج النماذج الإقتصادية لهذا السوق روعى فى بناءها محاكاة سلوك علاقات السوق الفعلية أمكن التوصل لديناميكية السوق.

١- أن سعر الكتكوت، وتكاليف التفريخ هما أهم بندين فى هيكل تكاليف الإنتاج، وسعر الكتكوت يتوقف على العوامل المؤثرة فى إنتاجه وتشمل السعة الإنتاجية لمزارع الأمهات، وسلاله الأمهات المرباه، وكفاءة الإدارة التى تؤثر على تكاليف إنتاج البيضة المخصبة، ثم هناك العوامل المؤثرة فى تكاليف التفريخ للكتكوت عمر يوم منها سعة المفرخ وكفاءة التفريخ وموسمية التفريخ.

٢- ولو استبعدنا مشكلة نوعية العلف وكفاءة التصنيع فإن أهم بند يؤثر فى تكاليف العلف هو كفاءة التحويل الغذائى وأسعار المواد العلفية، وكفاءة التحويل الغذائى تتأثر بسعة المزرعة ومعدلات النفوق والوزن التسويقى ونوع الإدارة وكفاءتها.

٣- وتجدر الإشارة إلى أن الذرة تعتبر أهم المواد العلفية ويمثل ما يقرب من ثلثى العلفية وهو مستورد، لهذا يتأثر سعره بتوجهات السياسة الاقتصادية نحو التحرر بإلغاء الدعم وأيضا بارتفاع الأسعار العالمية وتغير سعر الصرف.

٤- تكاليف الإنتاج الكلية تتأثر بصفة أساسية بسعر الكتكوت وكفاءة التحويل الغذائى ونوع الإدارة، أى قطاع عام أو خاص.

٥- أما على جانب الطلب، فإن المتوسط السنوى لاستهلاك الفرد فهو محصلة لأثر سعر التجزئة وأسعار السلع البديلة (اللحوم الحمراء، البتلو والأسماك) علاوة على القوة الشرائية (متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى السنة)، وأخيرا المستوى العام للأسعار (التضخم) فى السوق المصر. وأهم هذه العوامل هو القوة الشرائية التى لم ترتفع بصورة معنوية خلال النصف الثانى من الثمانينات نتيجة إرتفاع مستوى المعيشة.

٦- وتصب علاقات تكاليف الإنتاج (العرض) وسعر المستهلك (الطلب) فى تحديد الهوامش السوقية. وهنا لابد من اعتبار أن أسعار التجزئة والجملة والمنتج تتحدد من خلال مبدأ الطلب المشتق أى أن سعر المستهلك هو الطلب الأولى، وباقى المراحل مشتقة منه.

٧- محاكاة السيناريوهات المستقبلة لمسار سوق الدواجن: أن مقابلة سعر المنتج (المشتق من طلب المستهلك) مع تكاليف الإنتاج يمكن تقدير هامش المنتج، ولقد كانت النظرة الجزئية فى الماضى على مستوى المنتج أو المستهلك ودون النظر إلى الحركة الديناميكية للقطاع وعلاقته بالقطاعات الأخرى هى أهم أسباب تفاقم المشكلة خلال عقدين من الزمان، وعرض نتائج النموذج الحالى الذى أمكن تصميمه على أسس فنية واقتصادية يوضح مسار رسم السياسات التى تعالج مشاكل القطاع من خلال أربعة سيناريوهات للسوق مستقبلا.

أ- أن المستهلك قد يرى أن الحل بالنسبة له هو زيادة المعروض من الإنتاج ليس فقط من منتجات الدواجن بل أيضا من بدائلها مما يعمل على إنخفاض السعر أو حتى استقراره وهذا ما أمكن التوصل إليه من تحليل سيناريوهات عديدة للطلب، فمثلا لو تم تنمية إنتاج الأسماك، وغمر السوق باللحوم الحمراء المستوردة، واستمرار مشروع البتلو لأدى هذا الانخفاض

سعر البدارى من الدواجن، وبإتباع سلسله الطلب المشتق علـى مسـتوى الجملة سوف يؤدى إلى أن يواجه المنتج هامشا سالبا (خسارة) لأن سـعر البدارى على مستوى المزرعة سيقل عن تكـاليف الإنتـاج فـى ظـل العلاقـات الإنتاجية السائدة، ورغـم أن هـذا أمـر أجمعـت عليـه التوصـيات حيث يؤكد أن تستغل كل الطاقات المتاحة من عنابر التسمين وغيرها من مكونات الصناعة لأقصى طاقة مع تنمية باقى القطاعـات المنتجة للبدائل آنيا، فإن مؤداه مشكلة على مستوى المنتج.

ب- وعلى جانب العرض (المنتج) فإنه يعانى بعد التحرر الإقتصـادى مـن ثلاثة مصادر للتضخم هى:

١- إرتفاع تكاليف إنتاج البيضة المخصبة بنسبة ٥٩% مقارنة بأسـعارها عام ١٩٨٦ (قبل سياسات التحرر) منها ٢١% راجع لإرتفاع أسـعار استيراد الذرة، ٨% لإرتفاع أسعار الكتكوت عمر يـوم مـن سـلالة الأمهات، ٣٠% لإرتفاع بنود التكاليف الأخرى.

٢- ويؤدى إرتفاع تكاليف إنتاج البيضة المخصبة لإرتفاع تكاليف إنتـاج الكتكوت عمر يوم بنسبة ٤٥% علاوة على إرتفاع تكـاليف التفريـخ (لإرتفاع أسعار الطاقة وإلغاء الدعم وارتفـاع الأجـور) بنسـبة ٨% وهكذا فقد إرتفعت تكاليف إنتاج الكتكوت بنسبة ٥٣% مقارنة بأسـعار عام ١٩٨٦.

٣- وتصب مصادر التضخم هذه فى إرتفاع تكاليف إنتاج البدارى بنسـبة ٥٠% فى المتوسط معظمها راجع لإرتفـاع أسـعار العلـف وسـعر الكتكوت عمر يوم، هذا الارتفاع فى تكاليف الإنتاج سيقابله سعر منتج

قدرة ١٠% فوق تكاليف الإنتاج لتحقيق ربح، وهذا بدوره سيرفع سعر المستهلك مما يؤدى لانكماش الطلب على هذه السلعه، وتدخل الصناعة فى متاهة النموذج العنكبوتى لانتقال الأسعار دون بلوغ حالة الاستقرار.

د- وبالنظرة الفاحصة لكفاءة التسويق من خلال الحوافز السوقية لاتضح أن هامش التجزئة الحالى ٩%، والجملة ٢٥%، أى أن الهامش التسويقى لهذه الصناعة حوالى ٣٤% من سعر المستهلك. وهذا يدل على أن هناك خلل فى الكفاءة التسويقية خاصة وأن معظم البدارى تباع حيه (٧٥% يباع حى) مما لا يبرر إرتفاع هامش الجملة على الأقل لضعف الخدمات المقدمة لهذه المرحلة فى الدول المتقدمة فى هذه الصناعة (١٠ - ١٢% فى أمريكا).

والسبب فى إرتفاع هامش الجملة هو وجود احتكار فى هذه المرحلة، والحل الذى لابد منه لاستمرار هذه الصناعة هو معالجة هذا الهامش المرتفع لمرحلة الجملة من خلال الإصلاح المؤسسى والتنظيمى للسوق حتى ينخفض هذا الهامش إلى ١٢% وهو مستوى مألوف عالميا لهذه الصناعة برغم تقديم خدمات عديدة لهذه المرحلة فى الدول المتقدمة بعكس الحال فى مصر.

الإصلاح المؤسسى المقترح:

إيجاد نظام تكامل رأسى وأفقى فى سوق الدواجن بما يكسر احتكار تجارة الجملة ويزيل آثار إنخفاض الكفاءة التسويقية وبخفض هامش الجملة إلى ١٢% بدلا من ٢٥%؛ مما يمكن هذه الصناعة من رفع كفاءة الإنتاج، واستخدام السعات المثلى، وتحويل كل المزارع إلى قطاع خاص، كل هذا من شأنه تخفيض تكاليف الإنتاج بنسبة ٥٠% كل هذا سيؤدى لتحقيق هامش موجب للمنتجين مع بلوغ

يؤدى إلى حافز سالب يقدر بحوالى ٥٦% من تكاليف الإنتاج فى عام ١٩٩٥، وهكذا سيغادر كثير من المنتجين السوق لاحتمالات الخسارة العالية. ولو أمكن للباقين منهم نتيجة الاحتكار إجبار السوق على دفع حوافز لهم ١٠% من تكاليف إنتاجهم لارتفع سعر المستهلك بنسبة ٢٥٠% (وهو ما يعنى إنخفاض كبير فى الطلب على البدارى حيث أن المرونة السعرية لهذه السلعة حوالى ٢.

جـ- ومن البديهى أن تتجه التوصية نحو العمل على بلوغ الصناعة الأداء الأقصى من حيث الكفاءة حتى تقاوم أثر التضخم المحتمل من تحرير الإقتصاد المصرى بما يحقق حافزا موجبا للمنتج (عندما يتلقى سعر باب المزرعة الذى تحدده علاقات الطلب). وربما أصبح من إيجابيات التحور الاقتصادى خلق الحوافز والقرض الملائمة لإمكانية حدوث التغيرات المؤسسية فى جانب قطاع الإنتاج عند تحرير الإقتصاد المصرى من حيث تحول المزارع كلها إلى قطاع خاص وبلوغ المزارع السعة الإقتصادية المثلى، ورفع كفاءة الإنتاج حتى تصل إلى مستواها العالمى. ولكن محاكاة هذا السيناريو إتضح أنها تعطى حافزا سالبا للمنتجين لأنه سوف تبقى تكاليف الإنتاج (برغم انخفاضها بنسبة تصل إلى ٥٠%) أعلى من سعر باب المزرعة المشتق من الطلب المتحقق عند معدل نمو اقتصادى معقول (٢,٦% سنويا)، وعند مستوى إنتاج من لحوم الدواجن الذى تسمح به سعة الإنتاج القصوى للقطاع، وقدرت الخسارة للمنتج بحوالى ١١% من تكاليف الإنتاج فى عام ١٩٩٥، مما يتوقع معه أن يغادر عددا كبيرا من صغار المنتجين القطاع، ولو إتجهت الصناعة نحو الاحتكار نتيجة ذلك، نرى إمكانية أن يفرض القلة من المنتجين هامشا

الصناعة أقصى إنتاجية لها، ويقدر هامش المنتج فى هذه الحالة بحوالى ١٢% من تكاليف الإنتاج.

ويقصد بالتكامل الرأسى التكامل بين حلقات أو مراحل السوق المتتالية بتدنية التكاليف التسويقية وإيجاد تناسق زمنى فى توزيع المدخلات وسحب المخرجات واستقرار الأسعار، أما التكامل الأفقى فيقصد به التكامل بين وحدات الصناعة فى مرحلة واحدة بلوغا للسعة الإنتاجية الملى. وفى أوربا وأمريكا أصبح أكثر من ٩٥% من وحدات هذه الصناعة فى ظل نظام التكامل الرأسى وهناك ثلاثة نظم أساسية لذلك:

أ- وجود شركات كبرى تمارس كل مراحل الإنتاج من التفريخ حتى التسويق على مستوى التجزئة (١٠% من حجم الصناعة فى أمريكا).

ب- قيام شركات الإنتاج وتداول مستلزمات الإنتاج والتسويق للمنتجات النهائية وتقوم بالتعاقد مع المنتجين، وتقدم له سعرا تعاقديا مضمونا وإشرافا فنيا وتمدهم بالعلف والكتكوت والأدوية وتقدم التمويل وتستلم منهم المنتجات لتسويقها. وهو أكثر انتشارا من النظام (أ) (٢٥% من حجم السوق الأمريكى)، بشرط تعددها لمنع الاحتكار.

جـ- نظام التعاقد بين مراحل السوق من خلال مرحلة حاكمة للصناعة وغالبا تكون مرحلة التجهيز سواء تجهيز منتجات الدواجن أو العلف حيث تتعاقد مع باقى المراحل ومنها المنتج للبدارى أو البيض والكتكوت أو الأدوية وغيرها وتمويل المنتجين وبذلك تربط حلقات الصناعة فى خلال هذه العقود

المضمونة والمراقبة قانونيا من قبل الدولة (٦٠% من حجم السوق الأمريكى).

ونظرا لأن النمو العشوائى للصناعة فى مصر أدى لأن تكون غالبية المزارع صغيرة السعة (١٠ آلاف كتكوت فأقل) لذلك فلا بد من تشجيع التكامل الأفقى من خلال قيام تعاونيات إقليمية للمنتجين يتم التعاقد بواسطتها فى كل منطقة مع المراحل التالية بحيث تزيد كفاءة الإنتاج والتسويق وآثار التكامل الرأسى عديدة فسوف تنخفض تكاليف التسويق وتضمن وصول الكتكوت والعلف فى أوقات مناسبة ومتزامنة وسوف تؤدى لتسويق البدارى عند الوزن التسويقى الأمثل حتى لا تمر دورة الإنتاج بمرحلة خسارة إذا زاد عن ذلك، كما ستساعد على استقرار الأسعار من خلال وجود البنية الأساسية التسويقية من مجاوز آلية وثلاجات تجميد بما يضمن استقرار العرض فى السوق وعدم تقلب الأسعار كما ستضمن توافر الدراسات التسويقية ودراسات السوق، بمعنى دراسات تحسين المنتج والجودة ودراسات توقعات الأسعار والعرض والطلب.

دور الدولة فى رفع الكفاءة التسويقية:

١- نظرا لأن مرحلة إعادة بناء السوق على أسس سليمة لتوجيه المؤسسات التسويقية الخاصة الملائمة وبناء النظام التكاملى يستلزم بعض الوقت، فيمكن للدولة أن تقوم بالوظائف التسويقية الآتية حتى تتكون المؤسسات الخاصة القادرة عليها:

أ- الدراسات التسويقية الخاصة بنوعية وجودة المنتج وابتكار منتجات جديدة لإنعاش الطلب.

ب- دراسات السوق: إيجاد المعلومات عن السوق ومؤسساته وهيكلة والأسعار والعرض والطلب ودراسة الأسواق الخارجية سواء للاستيراد أو التصدير.

٢- الدور الرقابى المتمثل فى مراقبة جودة كل من الأعلاف والمنتجات والأدوية واللقاحات ووضع مواصفات لها ومراقبة الواردات وسن التشريعات اللازمة لذلك ومنح التراخيص.

٣- منع الأحتكار وآثاره السلبية والمضاربات غير الواقعية فى السوق من خلال سن التشريعات الخاصة بذلك والسماح بقيام اتحادات للمنتجين والمشتغلين فى الصناعة.

٤- إلغاء التشتت فى الأدوار المختلفة لهيئات وزارات الزراعة، الصناعة، التموين، الإقتصاد، المالية، الحكم المحلى، الصحة والتى تعيق الآثار الإيجابية المتوقعة للتحرر الإقتصادى من حرية حركة عناصر الإنتاج والدخول أو الخروج من الصناعة.

المراجع

دراسات في اقتصاديات الإنتاج الحيواني :

(1) Ibrahim Soliman and Refaat El Naggar. (1981). "The Finance Policy for Livestock Production With special Reference To Sharkia Governorate in Egypt". Research Bulletin No. 221. Faculty of Agriculture Zagazig University. Zagazig. Egypt.

(2) Ibrahim Soliman (1981). "Concentrate feed Mix in Egypt: An Analysis of Government Production and Distribution Policies. and Free Market Price Patterns". Micro-Economic Study of the Egyptian System. Project Research Paper No. 8. Ministry of Agriculture. Egypt.

(3) Ibrahim Soliman and Abdul Moneem Ragab. (1981). "An Economic Study For Livestock Production on Traditional Farms of Some Egyptian Villages of Sharkia Governorate in Egypt". Zagazig Journal

of Agriculture Research. Vol. 9. No. 2. P.521-551. Published by Faculty of Agriculture. Zagazig University. Zagazig. Egypt.

(4) Ibrahim Soliman & El Shahat Zaki (1982). "Appraisal of the Implementation of Current Livestock Policies among Producers in Villages of Sharkia Governorate." Research Bulletin No. 559. Published by Faculty of Agriculture, Zagazig University. Zagazig Egypt.

(5) Ibrahim Soliman & El Shahat Zaki. (1982). "Socio-Economics Factors Affecting Decisions of Traditional Farmer on Investment in Livestock in Sharkia Governorate". Proceeding of 7th International Congress for Statistics, Computer Science, Social and Demographic Research. Vol. P. Computer Center. Ain Shams University. Cairo. Egypt.

(6) Ibrahim Soliman & El Shahat Zaki (1982). "Attitudes of Farmers towards Alternative Proposed Policies for Livestock Development in Some Villages of Sharkia Governorate". Research Bulletin No 558. Published by Faculty of Agriculture, Zagazig University, in Zagazig, Egypt.

(7) Ibrahim Soliman J. Fitch and Nesreen Abdul Aziz. (1982). "Economic of Livestock On Traditional Farm". Research Bulletin No. 679. Faculty of Agriculture. Zagazig University. Zagazig. Egypt..

(8) James Fitch and Ibrahim Soliman (1983). " Livestock and Small Farmer Labor Supply" In " Migration. Mechanization and Agricultural Labor Markets in Egypt". Editors Richard Allen & Philip Martin. PP. 45-78 Westview Press Boulder. Colorado State. USA.

(9) Dyaa Abdou and Ibrahim Soliman. (1983). "Red Meat Sector in Egypt: An Econometric Framework". Proceedings of the 8th Annual Conference of Statistics, Computer Science. Operations Research and Mathematics. Vol. 18. No. 1. Institute of Statistical Studies and Research. Cairo. University. Cairo. Egypt.

(10) Ibrahim Soliman (1984). "An Appraisal of Livestock Concentrate Feed Policy in Egypt". Proceedings of. Proceedings of the 2nd Conference of Agriculture Research Center. Vol. 9 Research Paper Number. 8. Ministry of Agriculture. Giza. Egypt.

(11) Ibrahim Soliman. (1984). "Red Imports Policy and Consumer Behavior in Egypt". Proceedings of The 19th annual Conference on Statistics. Computer Science, Operation Researches and Mathematics. Vol. 1 On "Applied Statistics and Econometrics". P.30-41. Organized by Institute of Statistical Studies and Research, Cairo. University. Cairo. Egypt.

(12) Ibrahim Soliman & Taher Abdul Zaher. (1984). "The Impact of Government Policies on Efficiency of Milk Production Systems in

Egypt". Proceedings Of 9th International Congress of Statistics, Computer sciences, Social and demographic Research. P. 1-21 Scientific Computer Center. Ain Shams University. Abbassia. Cairo. Egypt.

(13) Ibrahim Soliman and Abdul Moneem Rageb. (1985). " Labor Use Patterns For Livestock Operations On Conventional Farms with Special Emphasis on the Women Role in Egypt". Zagazig Journal of Agricultural Research. Vol. 12. No. 1. P. 647-675. Faculty of Agriculture, Zagazig University. Zagazig. Egypt.

(14) Ibrahim Soliman and Mohammed El Shenawy (1985). " Livestock Working Power in Egyptian Agriculture". 18th Annual Conference of Statistics, Computer Sciences, Operation Research and Mathematics Vol. 18 No.1. P.1-20. Institute of Statistical studies and Research. Cairo University. Giza. Egypt.

(15) Ibrahim Soliman (1985). "Socio-Economics Factors Affecting the Decision of Investment in Dairy Buffaloes on the Conventional Egyptian Farm". Proceedings of 1st World Buffalo Congress. Vol. 3: 684-691. International Federation of Buffalo Development. National Research Center. Dokki. Cairo. Egypt.

(16) Ibrahim Soliman. (1985). "An Analysis of the Buffalo Milk Response Under The Conventional Egyptian Farming System". Proceedings of the 10th Congress of Statistics, Computer Sciences. Social and Demographic Research. Vol. 3. P. 91-106. Computer Center. Ain Shams University. Abbassia. Cairo. Egypt.

(17) Shahla Shapouri & Ibrahim Soliman. (1985). "Egyptian Meat Market: Policy Issues in Trade, Prices and Expected Market Performance. Research Bulletin No. AGES 841217. International Economic division. Economic Research Service. USDA. USA.

(18) Ibrahim Soliman (1986) " Expenditure Pattern of Farm Income from Milk marketing with emphasis upon Women Role". Al Azhar Journal for Agriculture Research Vol. 6. P.145-162. Faculty of Agriculture Al Azhar University. Nassr City, Cairo, Egypt.

(19) Ibrahim Soliman & M. Nawar (1986). "Feed Use Pattern for Livestock on the Egyptian Farm". Proceedings of the 7th Conference of Animal Production. P. 290-304. Egyptian Society of Animal Production. Department of Animal Breeding. Faculty of Agriculture. Cairo University. Giza. Egypt.

(20) A.A. Nigm, Ibrahim Soliman M. K. Hammed & A. S. Abdul Aziz (1986) "Milk Production and Reproductive Performance of Egyptian Cows and Buffaloes in Small Livestock Holdings". Proceedings of the 7th Conference of Animal Production. Part 4. P.273-289. Held at the Egyptian International Center for Agriculture. Organized by the

Egyptian Society of Animal Production in Collaboration with the Ministry of Agriculture of Egypt. Faculty of Agriculture. Cairo University. Giza. Egypt.

(21) Ibrahim Soliman. El Shahat Zaki and Tesby Rashad (1987). "Rural Woman's Role in Decision Masking for Livestock Production Activities in an Egyptian Village". Proceedings of the 12th International Congress of Statistics, Computer Science, Social and Demographic. P 105-116. Research. Scientific Computing Center. Ain Shams University. Abbassia. Cairo. Egypt.

(22) Ibrahim Soliman & Shawki Imam (1987). "Analytical Study for some Factors Determining Egyptian Berseem Acreage". Proceedings of the 22nd Annual Conference for Statistics, Computer Sciences, and Operation. Research. Vol. P. Institute of Statistical Studies and Researches. Cairo University. Giza. Egypt.

(23) Ibrahim Soliman (1988). "Buffalo Production Economics in Public Farms versus Private Farms". Proceedings of the 2nd World Buffalo-Congress. Vol. 2. Part 1. P.139-143. Held at New Delhi. Organized by the World Buffalo Federation with Cooperation of the Indian Society for Buffalo Development.

(24) Ibrahim Soliman (1991). "Feasibility of Buffalo Production in Egyptian Economy through A Planning Model". Proceedings of the 3rd World Buffalo Congress. Vol.2 "Statistics". P.293-300. Organized by the International Buffalo Federation. in Collaboration with the Agricultural Academy in Sofia. Held at Varna. Bulgaria.

(25) Ibrahim Soliman & Ahmed Mashhour. (1997). "Economic Efficiency of Dairy Farming Systems". Proceedings of the 6th Conference on Economics and Development in Egypt and Arab Countries. Held at Faculty of Agriculture, Mansoura University, in Mansoura. Egypt. Organized by The Regional Center For Planning and Agricultural Development. 14-16 October 1997. PP. .326-343.

(26) Ibrahim Soliman & Ahmed Mashhour. (2000). "Impacts of Economic Liberalization on Scio-Economic Factors Affecting Investment in Livestock on Traditional Farms". Egyptian Journal of Applied Science. Vol. 15. No. 4. P. 158-182. Edited and Published by the Egyptian Society of Applied Science in Collaboration with Zagazig University.

دراسات في اقتصاديات الدواجن :

(1) A. Afwer, T.A. Shama and I. Soliman (1977). "Economic Efficiency of Poultry Projects for Chicken Meat Production". World Poultry Science. Journal Vol. 33. Number 4. P.86-193.

(2) A. Anwer, T.A. Sham & I. Soliman (1978). "Economic Efficiency of Poultry Projects for Chicken Meat Production". Poultry International. July. P. 145-148. A Watt Publication

(3) El Issawi H. & I. Soliman (1980). "Program for Development of poultry Production in Near East Region". Proceedings and Abstracts, 16th World's Poultry Congress and Exhibition, World poultry Science Association, Munchen, Federal Germany.

(4) El Issawi H. and I. Soliman (1981). "Near East Growth Potential". Poultry International, Issue of August. P. 34-38. A Watt Publication.

(5) H. El Alaily, H Soliman, Ibrahim Soliman & M. El Zeiny (1981). "Comparative Study of - Local and Imported Strains of Chicks". Equations and Predicted Extrapolations for Economical Evaluation of Meat Production, Research Bulletin No. 1642. Faculty of Agriculture Ain Shams University. Cairo. Egypt.

(6) Dyaa Abdou and Ibrahim Soliman. (1983). "White Meat Economy in Egypt: An Econometric framework". Proceedings of The 8th International Congress for Statistics, Social and Demographic Research. P.43-62. Scientific Computer Center Ain Shams University. Abbassia. Cairo. Egypt.

(7) Ibrahim Soliman (1984). "Poultry Feed Price Policy in Egypt". Proceedings of the 2nd General Conference of Agriculture Research Center. Vol. 9 Research Paper Number. 9. Ministry of Agriculture. Giza. Egypt.

(8) A.A. Goueli & Ibrahim Soliman. (1984). " Economics of Energy Use for Broiler Production in Egypt". Proceedings of the First Egyptian /British Conference on Animal and Poultry Production. P.192-201. Held at University of Zagazig, Zagazig, Egypt. Organized and Sponsored Jointly with University College of North Wales, Bangor (Department of Animal Science). Wales. UK.

(9) A.A. Goueli and Ibrahim Soliman. (1984). "Productive Efficiency of the Broiler Industry in Egypt". Proceedings of the 17th World's Congress and Exhibition. P. 653-655. Organized by World's Poultry Science Association. Held at Helsinki. Finland.

(10) Fayez M. Marai & Ibrahim Soliman (1986) " Economics of Productive Traits of Some Egg-Layer Strains Under Egyptian Condition". Proceedings of the 2nd Egyptian British Conference on Animal & Poultry Production. Held at University College of North Wales, Bangor, in Wales, in UK.

(11) Ibrahim Soliman (1987) " Economic Problems in Poultry Production" Proceeding of the Seminar On "Poultry Production in The

Mediterranean Countries". Organized and Sponsored by ICAMAS & EEC. Held at Belgrade, Yugoslavia.

(12) A.A.Goueli, Ibrahim Soliman and A. Mashhour. (1988). "Economic comparison Between Some Commercial Layer Strains Under Egyptian Conditions". Proceedings of the 18th World's Poultry Congress and Exhibition. P.1396-1398. Organized by World's Poultry Science Association. Held at Nagoya, Japan.

(13) A.A.Goueli, Ibrahim Soliman and A. Mashhour. (1988). "Economic Efficiency of Family-Farm Small Scale enterprise for Table-Egg Production Versus Large Scale Enterprise". Proceedings of the 18th World's Poultry Congress. And Exhibition. P.1399-1401. Organized by World's Poultry Science Association. Held at Nagoya.

(14) Ibrahim Soliman, Ali Ibrahim and Ragaa Rizk. (1992). Broiler Industry Performance and Economic Liberalization in Eighties". Egyptian Journal of Applied Science. Vol. 7. No. 12. P. 306-323. Edited and Published by the Egyptian Society of Applied Science in Collaboration with Zagazig University.

(15) M. Gaber, A. Mahfouz, and A. Mashhour. (1999). "Investment Efficiency in Commercial Egg Production Systems Under Economic Liberalization Conditions". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.9. No.2. P. 816-783. Published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.

دراسات في اقتصاديات استهلاك الغذاء ودور البروتين الحيواني :

(1) Ibrahim Soliman. (1982). " Food security in Egypt: The Socio-Economic Implications of Dietary Protein-Energy Interrelations". Research Bulletin No. 612. Faculty of Agriculture. Zagazig University. Zagazig. Egypt.

(2) Ibrahim Soliman & Shahla Shapouri. (1984). "The Impacts of Wheat Price Policy Change on Nutrition Status in Egypt". ERS Research Bulletin No. AGES 831129, United States Department of Agriculture. Economic Research Service, International Economic Division". Wash. DC. USA.

(3) Ibrahim Soliman & Shawki Imam (1987). "Analytical Study for consumptive Expenditure and its Relation to Investment Planning". Proceedings of the 12th Conference of Egyptian Statistics Economists. Held at and organized by The Egyptian Association of Political Economics and Legislation. Remises Street. Cairo. Egypt.

(4) Ibrahim Soliman & Aida El-Asfahani (1988). "Food versus Nutrition Security Planning in Egypt: The Social Economic & Political Concepts". Journal of Egypt Contemporary. Vol. LXXIX No. 411 &

412. P. 123-130. Issued by Egyptian Association of Political Economics, Statistics and Legislation. Rams Street Cairo, Egypt.

(5) Aida H. El Asfahani and Ibrahim Soliman. (1989). "Food versus Nutrition Security Planning in Egypt: Social Economic and Political Concepts". Journal of Medical Sciences. Vol. 7, No. 2, P. 667-675.

(6) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid (1992). " Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy". Proceedings of the First International Conference on "Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition. P. 1-10. . High Institute of Public Health, Alexandria University. Alexandria. Egypt.

(7) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid. (1995). Animal Protein Food Consumption Pattern and Consumer Behavior". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.5. No.2. P. 816-783. Published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.

(8) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid. (1995). "Impacts of Egyptian Socio-Economic Environment on Dietary Pattern and Adequacy". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.5. No.2. P. 757-782. Published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.

(9) A. Mahfouz, and A. Mashhour. (2000). The Effect of Income Variability on Expenditure and Food Situation in A. R. E.". Egyptian Journal of Applied Science. Vol. 15. No. 3. P. 146-167. Edited and Published by the Egyptian Society of Applied Science in Collaboration with Zagazig University.

دراسات في اقتصاديات المنتجات الحيوانية :

(1) Ibrahim Soliman. (1981). "Red Meat Price Policy in Egypt". Zagazig Journal of Agricultural Research. Vol. 8. No. 2. P.556-594. Published by Faculty of Agriculture Zagazig University. Zagazig. Egypt.

(2) Ibrahim Soliman. (1985). "Milk Marketed Surplus of The Conventional Egyptian Farm". Proceedings of the 20th Annual Conference on Statistics, Computer Sciences, Operation researches and Mathematics. Vol. 1. No. 1.: Applied Statistics and Econometrics. Institute of Statistical Studies and research. Cairo university. Giza. Egypt.

(3) Mohammed Sharaf, Ibrahim Soliman & Aimed Seleem (1987)."Towards Development of Marketing Systems of Livestock, Animal Products & Fish in Egypt". Published in "National Symposium of Price & Marketing Policies in Egypt". Editors Fahmy Bishay, S. Nassar & Z. Abdullah. FAO. TCP. EGY. 6652, No. (1).

(4) Ibrahim Soliman. (1989). "Egyptian Red Meat Import Policy Emphasis on The Role of Private Sector". Economic Paper No. APAC-89- (6). Proceedings of the Conference on Agricultural Policy Reform in Egypt: Current Status and Future Strategy". Organized by the Ministry of Agriculture and Land Reclamation. Under the auspices of Dr. Y. Wally, Deputy Prime Minister. Sponsored by USAID: Agricultural Policy Analysis Component, NARP. Held At Egyptian International Center for Agriculture. Dokki. Giza. Egypt.

(5) Ibrahim Soliman. (1994). "Impacts of GATT Implication on Animal Protein Food System in Egypt". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.4. No.2. P. 172-192. Published By Egyptian Journal of Agricultural Economics. Cairo. Egypt.

(6) Ibrahim Soliman & Shaikhoun Ez Eldin. (1995). "Time Series Analysis for Agricultural Prices: A Case Study of Animal Products". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.5. No.2. P. 417-438. Published By Egyptian Journal of Agricultural Economics. Cairo. Egypt.

(7) Ibrahim Soliman and ShaiKhoun Ez Eldin. (1995). "An Appraisal Study for Performance of Animal Products Marketing System in Egypt". Proceedings of the Fourth Conference of Agricultural Economists on "Domestic Trade of Agricultural Commodities". 25-26 of October. Agriculturists Club. Dokki. Cairo.

(8) Ibrahim Soliman. O. Gad and M. Gaber. (1997). " Marketing of Local Wheat Under Economic Liberalization in Egypt". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.7. No.2. P. 621-644.Publishedcby Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.

(9) Ibrahim Soliman. (1997). "Estimation of Demand and Supply Models for Animal Food Products Markets". Journal of Egypt Contemporary. Vol. 88. No. 446. P.3-27. Issued by Egyptian Association of Political Economic, Statistics and Legislation. Cairo. Egypt.

(10) Ibrahim Soliman. (1997). "An Econometric Model for Market Equilibrium of Poultry and Red Meat and the impacts of Trade Liberalization". Journal of Egypt Contemporary. Vol. 88. No. 448. P.680-709. Issued by Egyptian Association of Political Economics, Statistics and Legislation. Cairo. Egypt.

(11) Ibrahim Soliman and Mohammed Gaber. (1998). "Consumption and Marketable Surplus of Rice and Maize Under Economic Liberalization in Egypt". Zagazig Journal of Agricultural Research. Vol. 15. No.1. P. 175-193. Published by Faculty of Agriculture, Zagazig University. in Zagazig. Egypt.

(12) Ibrahim Soliman. (1998). " Institutional and Organizational Development of Food Market in Egypt Under The Economic Liberalization". Proceedings of the 6Th Conference of. Agricultural Economists on "Egyptian Agriculture in Changeable World". 4Th Session on "Egyptian Agriculture and Domestic Changes". Held At Agriculturists' Club. Dokki. Giza. Egypt. Jul. 298-30.

(13) Ibrahim Soliman. (1998). "Impacts of Regional and International Changes on Red Meat Sector". An Invited Paper. Regional Symposium of Studying the Aggregate Plan for Development of Red Meat Sector and Promotion for its Projects in Arab Countries. Held in Cairo 22-24, September 1998. Organized Arab League: Arab Organization for Agricultural Development with the Ministry of Agriculture and Land Reclamation in Egypt.